المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانــات المــالية الموحــدة
٣١ ديسمــبر ٢٠١٩

رقم السجل التجاري	:	٥٥١٣٣ (مسجل لدى مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي - قطاع التجزئة)
المكتب المسجل	:	مرفأ البحرين المالي برج المرفأ الشرقي المنامة - مملكة البحرين ص.ب: ٦٠٠٠٢
أعضاء مجلس الإدارة	:	جاسم محمد الصديقي – رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة - *نائب رئيس مجلس الإدارة* هشام أحمد الريّس رياض عيد اليعقوب عبدالله عبدالكريم شويطر د.خالد محمد الخزرجي مصطفى غازي خريبا فؤاد طارق خان يوسف إبراهيم الغانم محمد عبدالمحسن الراشد
الرئيس التنفيذي	:	سطام سليمان القصيبي
سكرتير مجلس الإدارة	:	محمد عبدالله صالح
مدققو الحسابات	:	كي بي إم جي فخرو - البحرين

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المحتويات	الصفحة
تقرير رئيس مجلس الإدارة	١ – ٣
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٤
تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين	٥
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	٦
بيان الدخل الموحد	٧
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٨ – ٩
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٠
بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد	١١ – ١٢
بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد	١٣
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٤ – ٨٠

KHALEEJI COMMERCIAL BANK
المصرف الخليجي التجاري

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

حضرات السادة المساهمين الكرام،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم لكم البيانات المالية السنوية للمصرف الخليجي التجاري (**المصرف**) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

يسرنا أن نشارك معكم اليوم بعضًا من القرارات الاستراتيجية التي اتخذها المصرف في العام ٢٠١٩ بهدف تحقيق نقلة نوعية في عمليات المصرف ونهجه تجاه السوق. حيث ركزت الإدارة على تنمية جودة الأصول بالمصرف عن طريق تسجيل أصول وموجودات جديدة عالية الجودة، كما اعتمدت بشكل استراتيجي موقفًا متحفظًا بشأن التعامل مع الأصول والموجودات القديمة من خلال إعتماد مزيد من المخصصات الإحترازية. إضافةً إلى ذلك، كان من ضمن المبادرات الإستراتيجية التي تبناها المصرف خلال العام، الخطط المتعلقة بترشيد الإنفاق وإعادة تقييم شبكة الفروع التجارية وقنوات التوزيع الإلكترونية بشكل استراتيجي، مع الحفاظ على الفاعلية التشغيلية والكفاءة وتجربة العملاء.

لقد كان عامًا مليءً بالتحديات والفرص على جميع الأصعدة. لقد قبل المصرف هذه التحديات واستطاع تنفيذ نهج استراتيجي جديد وتمكّن من تقديم مختلف الحلول المالية المبتكرة، والتي أضافت قيمة إلى جميع أصحاب المصلحة. ويتجلّى هذا في مبادرة المصرف لدعم النمو في السوق المحلية من خلال توفير التمويل والحلول المالية للمشاريع المحلية البارزة. علاوةً على ذلك، وفر المصرف الدعم أيضًا إلى قطاع كبير من المواطنين عبر المشاركة في برنامج تمويل مزايا الإسكاني. كما سوف يواصل المصرف السعي نحو التوسع الاستراتيجي عبر تبني عددًا من المبادرات والاستراتيجيات الطموحة التي تهدف إلى تحسين وضع المصرف وتعزيز قدرته في الوصول إلى السوق والمنافسة.

يسرنا أن نبلغكم بأن المصرف يواصل تقدمه مع خططه ليصبح مصرف تجزئة إسلامي رائد. وبالرغم من البيئة التنافسية الصعبة، فإن هذه الخطط باتت تتشكل بسرعة وتترجم على أرض الواقع، حيث بدأت بالفعل في إظهار نتائج ملموسة وتعمل الإدارة باستمرار إلى أن تحقق الفائدة القصوى لمبادرات المصرف الإستراتيجية وخطط ترشيد وإعادة هيكلة التكاليف.

وفي ذات الوقت، تعتبر المنتجات الجديدة والخدمات المتطورة الروافد الرئيسية التي أدت لنمو أعمالنا وزيادة حجم الأصول، لذلك يواصل المصرف الاستثمار بكثافة في تطوير منتجاته وخدماته. ويستمر المصرف في النمو بشكل أقرب إلى عملائه والإصغاء بحرص إلى احتياجاتهم وتقديم حلول مالية مصممه خصيصا لهم.

الأداء العام

تمكن المصرف خلال العام ٢٠١٩ من تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي حددها مجلس الإدارة. وقد تم تحقيق ذلك عبر تقديم حلول مالية مبتكرة والتكيّف بشكل سريع مع المتغيرات التي يشهدها السوق وفهم احتياجات ومتطلبات العملاء.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء المصرف هذا العام نمو إجمالي الموجودات والتي ارتفعت من ٨٥٠,٩ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨ لتصل إلى ٩٣٩,٨ مليون دينار في العام ٢٠١٩، وبنسبة نمو بلغت ١٠,٤%. وقد شهدت ودائع العملاء كذلك ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى ٧٠٤,٦ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩، مسجلة ارتفاعًا بنسبة ٣١,١%، بعد أن كانت ٥٣٧,٣ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨. أما بالنسبة إلى أصول تمويلات الشركات، فقد حققت نموًا بنسبة ١٤,٣٪ لترتفع من ٢٩٩,٧ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨ إلى ٣٤٢,٦ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩.

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

إضافة إلى ذلك، تمكن المصرف من تحقيق نموًا في معدل الموجودات السائلة والتي يبلغ حجمها حاليًا ٣٨,٨% من إجمالي الموجودات، في حين تبلغ نسبة كفاية رأس المال ١٦,٦٣%. كما أن المصرف حافظ على نسبة تغطية سيولة مريحة بلغت ٧٣٣,٩٣% ونسبة صافي التمويل المستقر تبلغ ١٠٨,٥%، وذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. وقد ساعد ذلك المصرف على إستخدام السيولة المتوفرة للإستثمار في الصكوك والتي تعتبر من الملاذات الآمنة ذات العوائد المالية المرتفعة. وقد أدّت مثل هذه الاستثمارات إلى زيادة ملحوظة في محفظة الصكوك بلغت ١٩٥,١ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٦١,٣ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨ بنسبة نمو بلغت ٢٠,٩%.

هذا وقد سجل المصرف خسارة عائدة إلى مساهمي الشركة الأم بمبلغ وقدره ١٤,٩ مليون دينار بحريني. كما قرر مجلس الإدارة إحتساب مخصصات إحترازية وخسائر للقيمة العادلة للإستثمار بمبلغ وقدره ٢٢,٤ مليون دينار بحريني للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وقد تم اتباع هذا النهج المحافظ من أجل تقوية المركز المالي للمصرف ودعم نموه في العام ٢٠٢٠.

هذا وسوف تستمر إجراءات ترشيد النفقات الجديدة للتحكم في المصروفات وسوف يتم اتخاذ المزيد من التدابير لضمان التحسن في كفاءة المصرف في المستقبل.

الرؤية المستقبلية

إن اتجاه المصرف نحو الصيرفة الرقمية من شأنه أن يزيد من نمو حجم العملاء عبر قنواتنا الإلكترونية، والتي من شأنها أيضًا أن تخفض من المدة اللازمة وتكلفة تحقيق ذلك. كما سوف تمكن الصيرفة الرقمية العملاء من القيام بالعمليات في أي لحظة، وبالتالي تحسين تجربتهم المصرفية معنا.

تعتبر التكنولوجيا وإدارة المخاطر والرقابة هي الركائز الأساسية التي تدعم نمو الأعمال وتضمن القدرة التنافسية في السوق. لذلك، يواصل المصرف في الاستثمار في هذه العناصر الثلاثة باستمرار، وذلك عبر تطبيق حلولًا تكنولوجية جديدة لإدارة لمخاطر والإلتزام والخدمات المصرفية الرئيسية وغيرها. كما يواصل المصرف مواءمة إدارة المخاطر مع الأعمال التجارية للمساهمة في تحسينها وحمايتها من خلال إدارة مخاطرالأعمال، مع خلق قيمة للمؤسسة في السوق. هذا إلى جانب الإستمرار في إدارة أصول محفظة الاستثمار بالمصرف للوصول لصفقات تخارج إستراتجية.

يعمل المصرف على دراسة العديد من المبادرات التوسعية المهمة، والتي يهدف إلى تحقيقها في عام ٢٠٢٠ والأعوام التي تليه. يشمل ذلك خطط المصرف لمواصلة تحسين محفظة التمويل على مستوى الشركات والأفراد، مع اهتمام خاص بتنمية حجم التعرضات للعملاء من ذوي الطبيعة السيادية، والحفاظ على نسب السيولة والنسب المالية الأخرى عند مستويات مناسبة.

إضافة إلى ذلك، سيقوم المصرف بتقليل عدد فروعه التجارية، على أن تتم عملية إعادة تقييم لشبكة الفروع في الأعوام التالية، وذلك بالتناسب مع حجم الزيادة في عدد العملاء المستخدمين لقنوات المصرف الإلكترونية، والوقت اللازم لتقديم الخدمات من خلالها والتكلفة المرتبطة بذلك. كما يواصل المصرف جهوده المتعلقة بإعادة هندسة العمليات وأنظمة الرقابة، بهدف الوصول بها لأعلى درجات الكفاءة والفعالية.

المصرف الخليجي التجاري
KHALEEJI COMMERCIAL BANK

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

االشكر ولتقديـر

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعبر عن خالص امتناني لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقّر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، نائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وذلك لدعمهم وتشجيعهم المتواصل لنمو القطاع الخاص وتنمية القطاع المصرفي والمالي في مملكة البحرين. كما أود أن أتوجه بالشكر للحكومة الرشيدة والوزارات ومصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لدعمهم وتوجيهاتهم المستمرة. شكر خاص للمساهمين في المصرف، وعملائنا الكرام وشركاؤنا لثقتهم وولاءهم، ولإدارة المصرف وموظفيه كافة لعملهم الجاد وتفانيهم.

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

3 فبراير 2020م
9 جمادى الآخرة 1441هـ

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين
عن أنشطة المصرف الخليجي التجاري ش . م . ب
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة المصرف والشركات التابعة له وفقا للبيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2019م.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسئولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على ما تمت مراجعته لعمليات المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاما بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات العضو التنفيذي لها، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد -ما أمكن- من التزام المصرف وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات، والهياكل التمويلية والاستثمارية، والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

1. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها المصرف واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة -إن وجدت- على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
4. أن أسس حساب الزكاة تم وفقا للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسئولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
5. أن المصرف قد أبدى إلتزامه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح	**فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي**	**فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوبي**
رئيس الهيئة	**نائب الرئيس والعضو التنفيذي**	**عضو الهيئة**

KPMG Fakhro
Audit
12th Floor, Fakhro Tower
PO Box 710, Manama
Kingdom of Bahrain

Telephone +973 17 224807
Fax +973 17 227443
Website: www.kpmg.com/bh
CR No. 6220

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
المنامة – مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

إن هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسئولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقا لما قمنا به من أعمال التدقيق.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور تتطلب لفت انتباه

نود أن نلفت الإنتباه إلى إيضاح رقم (١) من البيانات المالية الموحدة، والذي يوضح أنه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كانت حقوق ملكية المساهمين في المصرف أقل من الحد الأدنى المطلوب البالغ ١٠٠ مليون دينار بحريني، وفقاً لما حدده مصرف البحرين المركزي، وخطة عمل مجلس الإدارة لمعالجة ذلك. إن رأينا حول هذا الأمر غير متحفظ.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) باستثناء ما تم الإشارة إليه في فقرة أمور تتطلب لفت انتباه أعلاه، فانه لم يرد إلى علمنا وقوع أية حالات عدم التزام أخرى خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (بصيغته المعدلة) ، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٠٠
٩ فبراير ٢٠٢٠

بيـان المركـز المـالـي الموحـد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	١٠٤,٣٧٦	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧	٦٥,٥٠٨	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	٨	٣٢٤,٣٥٥	٣٢٧,٦٤٠
استثمار في الصكوك	٩	١٩٥,٠٥٠	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠	١٢٩,٠٩٧	١٠٨,٦٧٨
أقساط إيجارات مستحقة		١٧,١٠٢	١١,٥٢٥
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١١	٤٣,٩٨٩	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	١٢	١٧,٧٨١	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير		٦,٢٥١	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١٣	٢٨,٤٩٣	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	١٤	٧,٧٥٠	٧,٨٦٥
إجمالي الموجودات		٩٣٩,٧٥٢	٨٥٠,٩٣٩
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية		١٢٧,٤٥٣	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٥	١٣٤,٦٥٤	١٢٠,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	١٦	-	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء		٥٨,١٠٥	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	١٧	١٩,٧٩٨	١٠,٥١٢
إجمالي المطلوبات		٣٤٠,٠١٠	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٨	٥١١,٨٣٥	٣٤٦,٣٧٣
حقوق الملكية			
رأس المال	١٩	١٠٥,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠
إحتياطي قانوني		٨,٢٢٥	٨,٢٢٥
أسهم خزينة		(١١,٧٣٠)	(١١,٢٩٥)
برنامج خطة حوافز الموظفين		-	(٢٩)
خسائر متراكمة		(١٥,٧٨٨)	(٧٢٩)
إجمالي حقوق الملكية		٨٥,٧٠٧	١٠١,١٧٢
حصة غير مسيطرة		٢,٢٠٠	٢,٢٩٠
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية وحصة غير مسيطرة		٩٣٩,٧٥٢	٨٥٠,٩٣٩

إعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٩ فبراير ٢٠٢٠، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٩	٢٠١٨
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير		٣١,٣٣٤	٢٦,٥٦٥
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية		٢,١٨٣	٩٥٥
إيراد من الصكوك	٢٠	١٠,٠٣١	٦,٣٧٧
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية		(١,٦٨٧)	١,٤٢٢
رسوم وإيرادات أخرى		٥,٧٢٦	٢,٨٤٢
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		٤٧,٥٨٧	٣٨,١٦١
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب	١٨	(٢٣,٥٤٤)	(١٤,٢٢١)
حصة المصرف كمضارب	١٨	٨,٤٥٧	٥,٦١٩
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار		(١٥,٠٨٧)	(٨,٦٠٢)
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد		(١١,٧٠٣)	(٨,١٩٠)
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل		(١,٢٤١)	(٢,٠٥٤)
إجمالي الإيرادات		١٩,٥٥٦	١٩,٣١٥
تكلفة الموظفين	٢١	٨,١٥٨	٧,١٧٥
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٢	٦,٠٣٦	٥,٢٥٢
إجمالي المصروفات		١٤,١٩٤	١٢,٤٢٧
الربح قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة		٥,٣٦٢	٦,٨٨٨
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢٣	(٢٠,٣٨٩)	(٦,٢٨٨)
(خسارة) / ربح السنة		(١٥,٠٢٧)	٦٠٠
العائد إلى:			
مساهمي الشركة الأم		(١٤,٩٣٧)	٦٥٩
حصة غير مسيطرة		(٩٠)	(٥٩)
		(١٥,٠٢٧)	٦٠٠
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)	٢٨	(١٥.٨٦)	٠.٦٩

جاسم محمد الصديقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٩	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	(خسائر متراكمة)	المجموع	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	**١٠٥,٠٠٠**	**٨,٢٢٥**	**(١١,٢٩٥)**	**(٢٩)**	**(٧٢٩)**	**١٠١,١٧٢**	**٢,٢٩٠**	**١٠٣,٤٦٢**
خسارة السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**(١٤,٩٣٧)**	**(١٤,٩٣٧)**	**(٩٠)**	**(١٥,٠٢٧)**
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي أسهم خزينة مشتراة	-	-	(٤٣٥)	-	-	(٤٣٥)	-	(٤٣٥)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	-	-	-	٢٩	٦٥	٩٤	-	٩٤
المحول إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(١٨٧)	(١٨٧)	-	(١٨٧)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١٠٥,٠٠٠**	**٨,٢٢٥**	**(١١,٧٣٠)**	**-**	**(١٥,٧٨٨)**	**٨٥,٧٠٧**	**٢,٢٠٠**	**(٨٧,٩٠٧)**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد *(يتبع)*
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٨	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							
	رأس المال	إحتياطي قانوني	أسهم خزينة	برنامج خطة حوافز الموظفين	(خسائر متراكمة) /أرباح مستبقاة	المجموع	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ (كما تم الإعلان عنه سابقاً)	١٠٥,٠٠٠	٨,١٥٩	(١٠,٢١٢)	(٧٠)	١٠,١٦٢	١١٣,٠٣٩	٢,٦٤٥	١١٥,٦٨٤
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)	-	-	-	-	(١١,٠٦٩)	(١١,٠٦٩)	-	(١١,٠٦٩)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ المعدل	١٠٥,٠٠٠	٨,١٥٩	(١٠,٢١٢)	(٧٠)	(٩٠٧)	١٠١,٩٧٠	٢,٦٤٥	١٠٤,٦١٥
الربح للسنة	-	-	-	-	٦٥٩	٦٥٩	(٥٩)	٦٠٠
المحول إلى الإحتياطي القانوني	-	٦٦	-	-	(٦٦)	-	-	-
صافي أسهم خزينة مشتراة	-	-	(١,٠٨٣)	-	-	(١,٠٨٣)	-	(١,٠٨٣)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	-	-	-	٤١	٤٢	٨٣	-	٨٣
فقدان السيطرة	-	-	-	-	(١٦)	(١٦)	(٢٩٦)	(٣١٢)
المحول إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(٤٤١)	(٤٤١)	-	(٤٤١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٠٥,٠٠٠	٨,٢٢٥	(١١,٢٩٥)	(٢٩)	(٧٢٩)	١٠١,١٧٢	٢,٢٩٠	١٠٣,٤٦٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٩	٢٠١٨
أنشطة التشغيل			
مبالغ مستلمة من موجودات التمويلات، صافي		٩,٦٢١	٤٠,٣٩٢
مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي		(١٧,٧٨٦)	(١٥,١٤٥)
إيراد مستلم من إيداعات قصيرة الأجل		٢,١٨٣	٩٥٥
عوائد مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار		(١٠,٤٥٤)	(٧,١٨٤)
مبالغ مستلمة / (سحوبات) من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي		١٦٥,٤٦١	(١٣,٤٤٤)
مبالغ مدفوعة لأرباح الإيداعات		(١١,٧٠٣)	(٨,١٩٠)
مبالغ مدفوعة للمصروفات		(١٩,٤٤١)	(١٠,٦٤٢)
مبالغ مستلمة أخرى		٣,٩٦٤	٢,٨٧٨
مبالغ مصروفة في أعمال الخير		(٢٣٥)	(٤٢٢)
سحوبات من حسابات جارية للعملاء، صافي		(١٢,٣١١)	(٤,٣٤١)
(سحوبات) / إيداعات من مؤسسات مالية، صافي		(٢٩,٨٣٩)	٣٤,٠٨٤
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي		١٤,١٨٤	٥٩,١١١
صافي مدفوعات من الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي		(٤,٦١٠)	(٣,٣٦٠)
إيراد صكوك مستلمة		١٠,٠٠٦	٥,٩٣٧
صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل		**٩٩,٠٤٠**	٨٠,٦٢٩
أنشطة الاستثمار			
شراء صكوك		(٣٧,٤٠٧)	(٦٣,٢٠٥)
مبالغ مستلمة من تسوية / بيع صكوك		٣,٢٦٩	١٥,١٣٥
بيع / (شراء) استثمارات في أسهم حقوق ملكية		١,٤٣٨	(٩٧)
شراء استثمارات عقارية، صافي		-	(١٠٥)
أرباح أسهم مستلمة/ إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية		٣٤٣	١,٤٧٨
شراء عقارات ومعدات، صافي		(٤٥٢)	(٦٧٤)
صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار		**(٣٢,٨٠٩)**	(٤٧,٤٦٨)
أنشطة التمويل			
شراء أسهم الخزينة، صافي		(٣٥٠)	(١,٢٣٤)
(مبالغ مدفوعة) / مستلمة من تمويل متوسط الأجل، صافي		(٤١,٣٥٧)	٥٠
مصروفات تمويل مدفوعة لتمويل متوسط الأجل		(١,٢٤١)	(٢,٠٥٤)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(٤٢,٩٤٨)**	(٣,٢٣٨)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**٢٣,٢٨٣**	٢٩,٩٢٣
النقد وما في حكمه كما في ١ يناير		١٢١,١٧١	٩١,٢٤٨
النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر		**١٤٤,٤٥٤**	١٢١,١٧١
يشتمل النقد وما في حكمه على:			
نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٦	٧٨,٩٤٦	٧٨,٥٨١
ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل	٧	٦٥,٥٠٨	٤٢,٥٩٠
		١٤٤,٤٥٤	١٢١,١٧١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٩	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٩			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل / (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالديناري البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NS١٢	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	-	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤	-	-	-	-	-	-	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			١٠,٦٨١	-	-	-	-	-	-			١٠,٦٨١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ *(يتبع)*

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٨	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل / (الخسائر) (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	مصروفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	عدد الوحدات (بالآلاف)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)
سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NS١٢	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	-	٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤
شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م. (ريا ٥)	٣,٥٢٩	١,٠٠	٣,٥٢٩	(٩٥)	-	١١٧	(١١٧)	-	-	٣,٤٣٤	١,٠٠	٣,٤٣٤
شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣	-	-	-	-	-	-	٢,٦٣٣	٠,٣٨	٩٩٣
			١٠,٧٧٦	(٩٥)	-	١١٧	(١١٧)	-	-			١٠,٦٨١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠١٩	٢٠١٨
مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
كما في ١ يناير	٧٠٨	٦٧٤
تبرعات المصرف	١٨٧	٤٤١
إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية	٥٤	١٥
مجموع المصادر	**٩٤٩**	١,١٣٠
استخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة		
تبرعات لمؤسسات خيرية	(٢٣٥)	(٤٢٢)
مجموع الاستخدامات	**(٢٣٥)**	(٤٢٢)
رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر	**٧١٤**	٧٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٨ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم المصرف مُدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إلتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية واستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكلة منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع، حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠١٩	نسبة الأسهم المسيطرة (%) ٢٠١٨	طبيعة العمل
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	١٩,٠٨%	١٩,٠٨%	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"

فرضية الاستمرارية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كان مجموع حقوق ملكية المصرف أقل من الحد الأدنى المطلوب والبالغ ١٠٠ مليون دينار بحريني، حسب ما هو مطلوب بموجب وحدة نسبة تغطية السيولة من المجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي. كلف مجلس الإدارة مصرفا دوليا بمساعدته في إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى (AT١) بقيمة ٣٧,٧ مليون دينار بحريني للمساعدة في تعزيز حقوق الملكية وتلبية المتطلبات التنظيمية.

المصرف في عملية الحصول على موافقة الجهات التنظيمية لهذه المسألة. على الرغم من ذلك، بلغت نسبة كفاية رأس المال التنظيمي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ١٦,٢٥%، وهو ما يزيد عن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي. وفقًا لذلك ، تم إعداد البيانات المالية على فرضية الاستمرارية.

٢. بيان الإلتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لايوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

٣. أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات المصرف. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الاستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطريقة طبيعة المصروف.

٤. استخدام الأحكام والتقديرات

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في إيضاح (٥٢).

٥. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل الممجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي.

أ. المعايير الجديدة الصادرة والسارية المفعول ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٩

لا توجد معايير وتفسيرات AAOIFI جديدة للسنة المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير مادي على المجموعة.

ب. المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية

معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) – وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

الهدف من هذا المعيار هو وضع السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير المالية لأدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، الموجودات والالتزامات ذات العلاقة، كلما كان قابلاً للتطبيق، للمؤسسات المالية الإسلامية من كلا المنظورين كأصيل (مستثمر) ووكيل.

الأصيل (المستثمر)

يتطلب المعيار من الأصيل إما اتباع منهجية انكشاف الموكل المباشر لمخاطر الاستثمار (وهو الخيار المفضل)، أو باستخدام منهجية مدير الاستثمار بالوكالة.

منهجية انكشاف الموكل المباشر لمخاطر الاستثمار

الاستثمار الذي ينكشف فيه الموكل للمخاطر مباشرة هو الاستثمار الذي تكون فيه مشاركة الوكيل، بالإضافة لأن قابلية تحويل الأداة محدودة ويتعرض المستثمر بشكل رئيسي لمخاطر الموجودات المعنية. هناك افتراض قابل للدحض، بأن في جميع اتفاقيات وكالات الاستثمار، يتحمل المستثمر مباشرة التعرضات على الموجودات المعنية (بما في ذلك الأعمال التجارية) ما وراء الستار. نتيجة لذلك، يجب على المستثمر احتساب جميع الموجودات (بما في ذلك الأعمال التجارية) في دفاترة مباشرة، وفقاً للسياسات المحاسبية المناسبة والقابلة للتطبيق على مثل هذه الموجودات (أو الأعمال)، وبما ما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة، أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، وذلك في غياب معايير المحاسبة المالية التي تتناول هذا الموضوع.

منهجية مدير الاستثمار بالوكالة

من الممكن تطبيق منهجية مدير الاستثمار بالوكالة عندما، وإذا كانت عقود وكالة الاستثمار تستوفي شروط الأداة القابلة للتحويل، ويخضع الاستثمار للتغيير باستمرار وفقاً لتقديرات وقرارات الوكيل. في حال اختيار هذه المنهجية، يقوم الأصيل (المستثمر) باحتساب الاستثمار بالوكالة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

الوكيل

يتطلب المعيار من الوكيل إما اتباع منهجية خارج الميزانية العمومية، أو منهجية الميزانية العمومية (فقط في حال الاستثناءات، بناءً على اعتبارات إضافية ملحقة بعقد وكالة الاستثمار).

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (٣١) – وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) (يتبع)

منهجية خارج الميزانية العمومية

عند بداية المعاملة، يجب على الوكيل احتساب اتفاقية وكالة بموجب منهجية خارج الميزانية العمومية، حيث أن الوكيل لا يسيطر على الموجودات ذات العلاقة/ الأعمال التجارية، وبالتالي لا يحتسب الموجودات، والإيرادات والمصروفات ذات العلاقة في دفاتره المحاسبية. يجب أن لا يقوم الوكيل باحتساب الموجودات و/أو المطلوبات التي يملكها المستثمر (الأصيل) في دفاتره المحاسبية.

إذا كان الوكيل يمتلك هذه الموجودات سابقاً بشكل مباشر، أو من خلال حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار في الميزانية العمومية، أو بأدوات مماثلة، يجب على الوكيل إلغاء احتساب الموجودات (والمطلوبات) من دفاتره المحاسبية.

منهجية الميزانية العمومية

يجوز للوكيل الاحتفاظ بترتيبات استثمار متعددة المستويات بناءً على معاملات مستقلة مسموح بها مع الوكيل ذاته. بغض النظر عن متطلبات هذا المعيار فيما يتعلق بترتيبات وكالة الاستثمار، يجب احتساب هذه المعاملات الثانوية بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة في دفاتر الوكيل.

يجب أن يعتبر الوكيل ترتيبات وكالة الاستثمار كشبة أداة حقوق ملكية للأغراض المحاسبية، وذلك إذا كانت أداة وكالة الاستثمار، بموجب اعتبارات إضافية ملحقة بالأداة، خاضعة لجميع مطلوبات الوكيل.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار تأثير جوهري على المصرف. سيكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر.

أحكام انتقالية:

قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار، على مثل هذه امعاملات فقط:

أ. التي تم تنفيذها فعلا قبل تاريخ تطبيق هذا المعيار للمنشأة؛ و

ب. استحقاقاتها الأصلية لا تتجاوز ١٢ شهراً بعد تاريخ تطبيق هذا المعيار للمنشأة.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تصنيف واحتساب وقياس وعرض وإفصاحات الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على استثمارات المؤسسات سواء كانت في هيئة أدوات دين، أو أسهم حقوق ملكية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة، ويقدم توجيهاً معدلاً لتصنيف وقياس الاستثمارات، لتتماشى مع الممارسات الدولية.

يصنف المعيار الاستثمارات إلى عدة أنواع هي استثمارات حقوق الملكية، واستثمارات أدوات الدين، وأدوات استثمارية أخرى. استثمارات حقوق الملكية يجب أن تكون بالقيمة العادلة، ولن تخضع لمخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (٣٠)- "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية". في حالات محدودة، وحين تكون المؤسسة المالية غير قادرة على تحديد مقياس موثوق للقيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية، من الممكن اعتبار التكلفة كأفضل تقدير للقيمة العادلة.

يمكن تصنيف وقياس الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تعتمد فئات التصنيف الآن على اختبارات نموذج العمل، ولن يسمح بإعادة التصنيف إلا في حال تغيير نموذج العمل، وسيتم تطبيقه بأثر مستقبلي.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٣) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة (يتبع)

أحكام انتقالية:

سيكون المعيار قابلاً للتطبيق بأثر رجعي. على الرغم من ذلك، فإن الأثر التراكمي، إن وجد، المنسوب لأصحاب المصلحة الذين يتحملون الربح أو الخسارة، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار للفترات السابقة، يجب تعديله مع احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المتعلق بهذه الفئة من أصحاب المصلحة.

لا يزال المصرف يقدر تأثير تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية الموحدة. سيكون هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٤) – التقارير المالية لحاملي الصكوك

الهدف من هذا المعيار هو إرساء مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير للموجودات والأعمال المعنية بالصكوك لضمان تقديم تقارير شفافة وعادلة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة حاملي الصكوك.

سيطبق هذا المعيار على الصكوك، وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء الصادرة عن المؤسسة المالية الدولية، أو مؤسسة أخرى (تسمى "المُنشئ") مباشرة، أو من خلال استخدام شركة ذات أغراض خاصة، أو آلية مماثلة. فيما يتعلق بالصكوك التي يحتفظ بها المُنشئ في الميزانية العمومية، تماشياً مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٢٩) – الصكوك في سجلات المُنشئ، وقد يختار المُنشئ عدم تطبيق هذا المعيار.

يصنف المعيار الصكوك باعتبارها صكوكاً تجارية وصكوكاً غير تجارية، و يوضح المعالجة المحاسبية لكل منهما.

ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار تأثير جوهري على المصرف. هذا المعيار ساري المفعول للسنوات التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر.

أحكام انتقالية

قد تختار المنشأة عدم تطبيق هذا المعيار فقط بالنسبة للمعاملات التالية:

أ. التي تم تنفيذها فعلاً قبل تاريخ تطبيق هذا المعيار للمنشأة؛ و
ب. لا يتجاوز تاريخ استحقاقها أكثر من ١٢ شهراً بعد تاريخ تطبيق هذا المعيار للمنشأة.

٥ . السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أ) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠% من حقوق التصويت في المنشأة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءاً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير او وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لايتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٦ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٢) الاستثمارات في الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمارس المجموعة سلطة مؤثرة عليها ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها.

يتم إحتساب قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمِر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمَر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للاستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمَر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمَر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر، ويتم وقف إحتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبيّنة في إيضاح رقم ٥ (ك).

٥. *السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)*

أ) *أساس التوحيد(يتبع)*

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

ب) معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل").

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قِبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين، واستثمارات في صكوك. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (ع)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون هي الاستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة، وتشمل أدوات تملك مصلحة في موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات. أدوات حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين.

أدوات الدين:

يتم تصنيف وقياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد، أو عندما لايتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لاتكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تتضمن استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة على استثمارات في صكوك.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

الاستثمارات في حقوق الملكية :
يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: ١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو ٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الاستثمار.

يمتلك البنك استثماراً واحداً في أسهم حقوق ملكية مصنّف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتصنّف باقي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات.المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المتراكمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لايتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات الإنخفاض في القيمة.

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للاصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

٥. *السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)*

ج) *استثمارات في أوراق مالية (يتبع)*

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار.

تستخدم المجموعة للاستثمارات الغير مدرجة بالقيمة العادلة، تقنيات تقييم معروفة لإحتساب القيمة العادلة. قد لايمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءًا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الاستثمارات.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، ومخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لقياس قيمة الاستثمارات بصورة عادلة.

إذا لم تتوفر أسعار مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لإحتساب القيمة العادلة، تظهر الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

د) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ز) موجودات مشتراة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم إحتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت بمعدلات تقلل من تكلفة الأصول المؤجرة بصورة منتظمة على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد المقدرة. تُحمّل خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) على بيان الدخل الموحد. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الإعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

ح) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. يتم تقييم الاستثمارات العقارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، وفلل و مباني محتفظ بها لتحصيل الايجارات. الأرض لايتم إستهلاكها. المباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة.

ط) عقارات قيد التطوير

تتكون عقارات قيد التطوير من فلل تم تطويرها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، والتكاليف المتكبدة لتصل بالعقارات إلى الوضعية القابلة للبيع. يتم إحتساب عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

ي) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإفتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- إيداعات لدى المؤسسات المالية
- موجودات التمويلات
- موجودات مشتراة لغرض التأجير(بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)
- استثمار في الصكوك – أدوات دين بالتكلفة المطفأة
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

* أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ التقرير؛
* أدوات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسييل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها) ؛ أو
- الموجودات المالية المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي -BBB أو أعلى حسب تصنيف وكالة ستاندرد أند بوروز.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:
المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة
المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة
المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- موجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة تفوق ٩٠ يوماً ؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفة من قبل البنك بشروط لا تعتبرها البنك في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المُصدِر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي
يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والموجودات المشتراة لغرض التأجير من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

ل) الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠% من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر الإنخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم إحتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للاستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الإنخفاض في القيمة بسبب عدم توفّر أدوات قياس موثوقة للقيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب مخصص إنخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترداد أقل من تكلفة الاستثمار.

م) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترداد لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لايتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحتسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لايتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم يحتسب المصرف أي شهرة.

ن) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قِبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

س) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تفرض المجموعة مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات . إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

ع) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث تقوم المجموعة بصفتها مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءاً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لايتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

ف) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ص) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ق) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ر) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب **إيراد عقود المرابحات والوكالات** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح وخسائر المجموعة المتعلقة **بعقود المشاركة والمضاربة** التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنتهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب **إيراد الإستصناع** وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب **إيراد الموجودات المشتراة لغرض التأجير** (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك** وكذلك **إيرادات وتكاليف الإيداعات** بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب **إيراد الإيجار** بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

ش) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

ت) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) *"الزكاة"*، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

ث) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ث) منافع الموظفين (يتبع)

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

(٣) برنامج مكافأة الموظفين على أساس منح أسهم المصرف

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس مَنح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لاتملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

خ) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ذ) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

ض) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ظ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

غ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

أأ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل.

أ ب) تمويل متوسط الأجل

يمثل التمويل المتوسط الأجل تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم إحتساب التمويل في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
نقد	٥,٢٩٩	٨,١٣٠
أرصدة لدى البنوك	٤٢,٦٠١	٥٥,٥٥١
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:		
- حساب جاري	٣١,٠٤٧	١٤,٩٥٠
- حساب الإحتياطي	٢٥,٤٣٠	٢٠,٨٢٠
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١)	(٥٠)
	١٠٤,٣٧٦	٩٩,٤٠١

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إجمالي ودائع المرابحات والوكالات المستحقة	٦٥,٥٢٤	٤٣,٦٨٩
يُطرح: أرباح مؤجلة	(١٥)	(٥٠)
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١)	(٢)
	٦٥,٥٠٨	٤٣,٦٣٧

بلغ متوسط الربح السنوي على الإيداعات لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٩ نسبة ٣,٠٧% (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢,٩٢%).

بلغت الإيداعات المالية المستحقة خلال ٩٠ يوم أو أقل لا شيء دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٤٢,٥٩٠ دينار بحريني).

٨. موجودات التمويلات

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
مرابحة	٣٥٤,٥١٠	٣٣٨,٠١٢
مشاركة	١٠٤	٣,٥٤١
وكالة	٥,٠٠٧	٥,٠٠٧
مضاربة	١,٠٤٧	١,٠٤٩
إستصناع	١,٧٣٣	٢,٠٥٤
	٣٦٢,٤٠١	٣٤٩,٦٦٣
يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(٣٨,٠٤٦)	(٢٢,٠٢٣)
	٣٢٤,٣٥٥	٣٢٧,٦٤٠

تظهر ذمم المرابحات المدينة صافي من أرباح مؤجلة تبلغ ٢٥,٧٢٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٥,٠٨٨ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠١٩	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**
في ١ يناير ٢٠١٩	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	**٢٢,٠٢٣**
صافي الحركة بين المراحل	(٢٠)	(١,٢٢١)	١,٢٤١	**-**
صافي المخصص للسنة	(١٦١)	٢٥٦	١٥,٩٢٨	**١٦,٠٢٣**
شطب	-	-	-	**-**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٤,٥٨١**	**٢,٧٣٠**	**٣٠,٧٣٥**	**٣٨,٠٤٦**

٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
في ١ يناير ٢٠١٨	٢,٦٤٧	٩,٦٢١	٧,٧٧٨	٢٠,٠٤٦
صافي الحركة بين المراحل	٢,٥٤٥	(٤,٧٩٢)	٢,٢٤٧	-
صافي المخصص للسنة	(٤٣٠)	(١,١٣٤)	٥,١٠٧	٣,٥٤٣
شطب	-	-	(١,٥٦٦)	(١,٥٦٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	٢٢,٠٢٣

٩. استثمارات في الصكوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أدوات دين – بالتكلفة المطفأة		
- صكوك مُسعرة *	١٩٥,٠٦١	١٦١,٣٢٧
- صكوك غير مُسعرة	١,٣١٧	١,٣١٧
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١,٣٢٨)	(١,٣٢٠)
	١٩٥,٠٥٠	١٦١,٣٢٤

* صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينارمرهونة مقابل تمويل متوسط الأجل بقيمة ٤١,٣٥٧ ألف دينار بحريني التي تم سدادها خلال السنة. (راجع الإيضاح ١٦)

١٠. موجودات مشتراة لغرض التأجير

	٢٠١٩	٢٠١٨
التكلفة		
في ١ يناير	١٣٨,٩٥٢	١١٩,٩٩٥
إضافات خلال السنة	٥٣,٦٨٨	٣١,٤٤٦
سداد / تسويات خلال السنة	(٢٤,٣٣١)	(١٢,٤٨٩)
في ٣١ ديسمبر	**١٦٨,٣٠٩**	١٣٨,٩٥٢
الإستهلاك المتراكم		
في ١ يناير	٣٠,٢٧٤	٢٢,٨٠٢
إستهلاك السنة	١٦,٧١٤	١١,٤٠٠
سداد خلال السنة	(٧,٧٧٦)	(٣,٩٢٨)
في ٣١ ديسمبر	**٣٩,٢١٢**	٣٠,٢٧٤
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	**١٢٩,٠٩٧**	١٠٨,٦٧٨

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ١٧,١٠٢ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ١١,٥٢٥ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١و٢ بمبلغ ٥١٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٤٥ ألف دينار بحريني) والخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ٣ بمبلغ ٢,٧٠٥(٢٠١٨: ٢,٢١١ ألف دينار بحريني). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ٧٦٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٧٢٥ ألف دينار بحريني). (إيضاح ٢٣).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٨٤,٩٥٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٨٥,٦٤٤ ألف دينار بحريني).

١١. استثمارات في أسهم حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
- أسهم حقوق ملكية غير مُسعرة	١١,١٧٤	١٣,١٤٨
بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية		
- إجمالي القيمة الدفترية لأسهم حقوق ملكية غير مسعرة (تظهر بالتكلفة ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)*	٥٠,٥٦٣	٥١,٩٧٢
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١٧,٧٤٨)	(١٥,٠٨١)
	٤٣,٩٨٩	٥٠,٠٣٩

* تتضمن أسهم حقوق الملكية الغير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية على استثمارات في شركات مقفلة. يتم إحتساب هذه الاستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك لعدم توفر سعر السوق أو أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخارج من هذه الاستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو بيع الأصول الأساسية.

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم إحتسابها خلال السنة ٢,٦٦٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢,٢٠٥ ألف دينار بحريني) على أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة. (إيضاح ٢٣).

١٢. استثمارات عقارية

	أراضي	مباني	٢٠١٩ المجموع	٢٠١٨ المجموع
التكلفة				
في ١ يناير	١٨,٠٨١	-	١٨,٠٨١	٢٠,٩٩٢
إضافة	-	-	-	١٠٥
بيع	-	-	-	(٣,٠١٦)
الانخفاض في القيمة (إيضاح ٢٣)	(٣٠٠)	-	(٣٠٠)	-
في ٣١ ديسمبر	١٧,٧٨١	**-**	١٧,٧٨١	١٨,٠٨١
إستهلاك متراكم				
في ١ يناير	-	-	-	١,٣٧١
إستهلاك السنة	-	-	-	-
بيع	-	-	-	(١,٣٧١)
في ٣١ ديسمبر	**-**	**-**	**-**	-
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر	١٧,٧٨١	**-**	١٧,٧٨١	١٨,٠٨١

١٣. موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
استرداد حيازة الموجودات	١٣,٥١٣	٨٥٣
الاستثمار في الشركات الزميلة	٤,٥٢٤	٤,٥٧٥
ربح مستحق على صكوك	٣,٢٥٠	٢,٨٢٠
مستحق من الاستثمارات	٩٨٥	١,٠٧٠
النفقات المدفوعة مسبقا	٧٧٦	٧٦٥
ذمم مدينة أخرى	٥,٤٤٣	٦,٤١٥
	٢٨,٤٩١	١٦,٤٩٨

الذمم المدينة الأخرى هي صافي مخصص انخفاض القيمة البالغ ١,٧٤٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٩٥٤ ألف دينار بحريني).

١٤. عقارات ومعدات

	أرض	أثاث و تجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	أعمال جارية	٢٠١٩ الإجمالي	٢٠١٨ الإجمالي
التكلفة							
في ١ يناير	٦,٧١٤	٤,٤٧٢	٥,٠٨٥	٥٧٢	-	١٦,٨٤٣	١٦,١٦٩
إضافات	-	٦	٢٦٧	٤	١٧٥	٤٥٢	٦٧٤
استبعادات	-	(٧)	(٩٨)	-	-	(١٠٥)	-
في ٣١ ديسمبر	٦,٧١٤	٤,٤٧١	٥,٢٥٤	٥٧٦	١٧٥	١٧,١٩٠	١٦,٨٤٣
الإستهلاك المتراكم							
في ١ يناير	-	٤,٢٨٥	٤,٢٣٤	٤٥٩	-	٨,٩٧٨	٨,٤١٤
إستهلاك السنة (إيضاح ٢٢)	-	٧٢	٤٤٧	٤٨	-	٥٦٧	٥٦٤
استبعادات	-	(٧)	(٩٨)	-	-	(١٠٥)	-
في ٣١ ديسمبر	-	٤,٣٥٠	٤,٥٨٣	٥٠٧	-	٩,٤٤٠	٨,٩٧٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٦,٧١٤	١٢١	٦٧١	٦٩	١٧٥	٧,٧٥٠	٧,٨٦٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦,٧١٤	١٨٧	٨٥١	١١٣	-	٧,٨٦٥	

١٥. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
مؤسسات غير مالية	٥١,٦٦٠	٤٨,٣٢٥
أفراد	٨٢,٩٩٤	٧٢,١٤٥
	١٣٤,٦٥٤	١٢٠,٤٧٠

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة ووكالة، وتظهر صافي من أرباح مؤجلة بقيمة ٥,٢١٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٤,١٨٨ ألف دينار بحريني).

١٦. تمويل متوسط الأجل

خلال ٢٠١٨ حصل المصرف على تسهيلين مرابحة متوسطة الأجل بمبلغ ٤١,٣٥٧ ألف دينار بحريني مضمونة باستثمارات في صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينار بحريني التي تم سدادها خلال للعام.

١٧. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرباح مضاربات مستحقة	٨,٩١١	٤,٢٧٨
مقدم مستلم من عملاء	٣,٢٧٤	٣٦١
ذمم دائنة للموظفين*	١,٢٥١	٢٤٥
أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع	٧١٤	٧٠٨
مستحقات عقود إستصناع	٢٧	٢٧
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة	٥,٦٢١	٤,٨٩٣
	١٩,٧٩٨	١٠,٥١٢

*خلال الربع الأخير، قدم البنك خطة تقاعد تطوعية لموظفيه. في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، بلغ إجمالي تكلفة إعادة التخفيض ٨٢٥ ألف دينار بحريني.
الذمم الدائنة والمصروفات المستحقة هي صافي مخصص انخفاض القيمة البالغ ٢٦٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٣٨٠ ألف دينار بحريني).

١٨. حقوق أصحاب حسابات الأستثمار

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
أرصدة لدى البنوك	٤٢,٦٠١	٥٥,٥٥٠
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	٢٥,٤٣٠	٢٠,٨٢٠
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	٤٣,٦٣٧
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون – صكوك	١٩٥,٠٥٠	١٦١,٣٢٧
موجودات التمويلات	١٨٣,٢٤٦	٦٥,٠٣٩
	٥١١,٨٣٥	٣٤٦,٣٧٣

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: لاشيء). لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول غير العاملة إلى صندوق أصحاب حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة لحقوق الملكية.

لا يتم أيضًا استرداد المبالغ المستردة من الأصول المالية غير العاملة لأصحاب حسابات الأستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حقوق ملكية حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المجموعة و أصحاب حسابات الاستثمار:

	٢٠١٩		٢٠١٨	
	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار
مضاربة شهرية *	٨٠,٦١٪	١٩,٣٩٪	٧٨,٦٦%	٢١,٣٤%
مضاربة ٣ شهور	٦٥,٣٨٪	٣٤,٦٢٪	٥٤,٤١%	٤٥,٥٩%
مضاربة ٦ أشهر	٦٠,٠٠٪	٤٠,٠٠٪	٤٩,٣١%	٥٠,٦٩%
مضاربة ١٢ شهر	٤٢,٩٦٪	٥٧,٠٤٪	٢٩,٥٠%	٧٠,٥٠%
مضاربة ١٨ شهر	٣٨,٦٥٪	٦١,٣٥٪	٢٣,٢٨%	٧٦,٧٢٪
مضاربة ٢٤ شهر	٤٣,١١٪	٥٦,٨٩٪	٢١,١٥%	٧٨,٨٥%
مضاربة ٣٦ شهر	٣٢,٣٧٪	٦٧,٦٣٪	١٤,٧٠%	٨٥,٣٠%

* تتضمن حسابات التوفير والوافر وحسابات مضاربة تحت الطلب

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي أرباح الاستثمار ٤٦,٥٦% (٢٠١٨: ٤١,٨٢%) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ١٢,٨٣٪(٢٠١٨: ٢٠,٣٨%).

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك بغرض إدارة السيولة.

١٩. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**٣٠٠,٠٠٠**	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي (٢٠١٨: ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	**١٠٥,٠٠٠**	١٠٥,٠٠٠

يوجد لدى المجموعة فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة تبلغ ١٠٥,٥٧٣,٤٧٦ سهماً (٢٠١٨: ١٠١,٠٨١,٧١٤ سهما).

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

الفئة *	**عدد الأسهم**	**عدد المساهمين**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)**
أقل من ١%	١٣٧,٧٦٥,٤٧٦	٦٠٤	١٣,١٢
١% إلى أقل من ٥%*	١٢٢,٠٤٩,٥٥٥	٥	١١,٦٢
٥% إلى أقل من ١٠%**	٢٩٦,٦٩٤,٠٥١	٣	٢٨,٢٦
١٠% إلى أقل من ٢٠%	-	-	-
٢٠% إلى أقل من ٥٠%	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	١	٤٧,٠٠
	١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦١٣	١٠٠,٠٠

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم المصرف المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة.*

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

	الجنسية	**عدد الأسهم**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)**
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	٤٧,٠٠
شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة	الإمارات	١٠٤,٧٧٩,١١٠	٩,٩٨
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب	البحرين	١٠٣,٥٩٢,٥١٦	٩,٨٧
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع	الإمارات	٨٨,٣٢٢,٤٢٥	٨,٤١

*كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تمثل هذه الأسهم ٤٧% من رأس مال المصرف (٢٠١٨: ٤٧%) الذي تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف، لأغراض التقارير المالية.

٢٠. إيراد من الصكوك

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرباح من صكوك	١٠,٠٦٨	٦,٤٨٩
خسائر من بيع صكوك	(٣٧)	(١١٢)
	١٠,٠٣١	٦,٣٧٧

٢١. تكلفة الموظفين

	٢٠١٩	٢٠١٨
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٧,٠٧٣	٦,٠٧٥
مصروفات تأمينات إجتماعية	٩٦٤	٩٢٩
مصروفات الموظفين الأخرى	١٢١	١٧١
	٨,١٥٨	٧,١٧٥

٢٢. مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
تكلفة المَكاتب	١,٠٥٩	١,٠٣٧
تكاليف إعلانات وتسويق	٦٦٠	٤٣٧
أتعاب مهنية	١,١٩٤	٨٢٥
تقنية المعلومات	٥٣٦	٤٨٣
مصروفات مجلس الإدارة	٢٤٤	٤٤١
مصروفات الإتصالات	٢٨٦	٣٠٠
مصروفات قنوات التوزيع	٥٨٩	٤٩٥
مصروفات إستهلاك (إيضاح ١٤)	٥٦٧	٥٦٤
مصروفات إدارية أخرى	٩٠١	٦٧٠
	٦,٠٣٦	٥,٢٥٢

٢٣. صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية (إيضاح ٦ و٧)	(٥٠)	٥٠
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	١٦,٠٢٣	٣,٥٤٣
استثمارات في صكوك (إيضاح ٩)	٨	(١٠٠)
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	٧٦٥	٧٢٥
استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم ١١)	٢,٦٦٧	٢,٢٠٥
استثمارات عقارية (إيضاح رقم ١٢)	٣٠٠	-
موجودات أخرى (إيضاح ١٣)	٧٨٨	-
إلتزامات وضمانات مالية	(١١٢)	(١٣٥)
	٢٠,٣٨٩	٦,٢٨٨

٢٤. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

خلال ٢٠١٨، أسست المجموعة صندوق ائتمان، تحت إسم صندوق ائتمان موظفي المصرف الخليجي التجاري ("صندوق الائتمان")، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام. سابقاً، كان يتم الاحتفاظ بهذه الأسهم في شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م).

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كانت شركة حوافز تحتفظ بما مجموعه ١,٩٨٠,٩٦٠ سهماً (٢٠١٨: ٢,٧٤٦,٩٥٧ سهماً). خلال السنة، تم منح ١,١٨٢,٥١٦ سهماً (٢٠١٨: ٩١٧,٦٢٨ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام، وتخضع لفترة الثلاث سنوات. خلال السنة قامت المجموعة بتحويل ١,٤٦٥,٩٩٧ سهماً للموظفين (٢٠١٨: ١,٨٩٦,٨٠٨).

٢٥. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ك) وإيضاح (٣٥).

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار إما : ١) كاستثمار في أدوات دين تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالتكلفة المطفأة، أو ٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار، ويخضع كل استثمار لمعالجة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (جـ) (ل)).

فرضية الاستمرارية

أجرت إدارة المجموعة تقييماً لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي على قناعة بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك ، فإن الإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تلقي بظلال من الشك على قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك ، يستمر إعداد البيانات المالية على أساس فرضية الاستمرارية.

٢٥. *التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)*

التقديرات

الإنخفاض في قيمة موجودات التمويلات المحتسبة بالتكلفة المطفأة

تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم (٥)(ك) وإيضاح (٣٥).

الإنخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
تقوم المجموعة بتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض جوهري أو طويل الفترة في القيمة العادلة لأقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠% من تكلفته، كما تَعتبر المجموعة أن أي إنخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٩ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها الانخفاض في القيمة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الاقتصادية الأخرى. يتم إحتساب الإنخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترداد أقل من تكلفة الاستثمار. من الممكن، بناءاً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات، وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهرية في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

تحديد القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسعرة
تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات غير المُسعّرة بإستخدام أساليب تقييم. وتشمل إستخدام معاملات مع أطراف مُلمّة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو إستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءاً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات التي تم الاستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لايمكن تحديدها بدقة. لايمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية).من الممكن بحد معقول، بناءاً على المعلومات المتوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات، ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات .

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للاستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للاستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قامت المجموعة بتبني طريقة مضاعف اكتساب السعر لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسعّرة. خلال السنة ، تبنت المجموعة طريقة القيمة الدفترية الصافية المعدلة لتقييم الأوراق المالية غير المسعرة بالمقارنة مع نهج السوق المتعدد المستخدم في السنة السابقة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الاستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥% في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٥٥٨ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٦٥٧ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قِبل المجموعة.

٢٦. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. في تاريخ التقرير، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ٢٦٢,٢٥ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢٣٠,٧٢ مليون دينار بحريني). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠١٨: لاشيء) لإدارة هذه الموجودات.

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمجموعة.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف العادية في نهاية السنة:

الفئة *	عدد الأسهم	أعضاء مجلس الإدارة
أقل من ١%	١,٠٥٠,٧٦٣	١

** موضحة كنسبة من مجموع أسهم المصرف المتداولة.*

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

	٢٠١٩	٢٠١٨
مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة	**٢٥٤**	٤٣٣
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**١,١٥٠**	١,٤٠٢

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة (بإستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**شركـات زميلة**	**أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية**	**الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها**	**موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)**	**الإجمالي**
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	٢,٠١٧	٥,٧١٠	-	**٧,٧٢٧**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	٢,٢٨٤	١٨,٠٥١	**٢٠,٣٣٥**
موجودات أخرى	٤,٦٤٥	-	-	٨٦٥	**٥,٥١٠**
المطلوبات					
إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى	-	١,٧٨٤	-	-	**١,٧٨٤**
حسابات جارية للعملاء	١٩٤	٦١	٥,٦٣٤	١,٢٠٧	**٧,٠٩٦**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٠٤	٥٩٨	١٢٢,٨٨٠	٣٨٠	**١٢٤,٢٦٢**

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الإجمالي
الموجودات					
موجودات التمويلات	-	٢,٢٦٨	٥,٧١٠	-	٧,٩٧٨
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	٢,٢٨٤	٢٠,٧١٩	٢٣,٠٠٣
موجودات أخرى	١١٧	-	-	٨٥٣	٩٧٠
المطلوبات					
إيداعات من مؤسسات مالية وأخرى	-	-	٩٣,٩١٧	-	٩٣,٩١٧
حسابات جارية للعملاء	٦٧	٧٩٨	٦٩٥	١,٢٠٥	٢,٧٦٥
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٤٨٠	١,٣٧٠	١٠,٧٧٩	٤٦٨	١٣,٠٩٧

٢٠١٩	**شركـات زميلة**	**أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية**	**الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها**	**موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)**	**المجموع**
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	١٢٨	٣٧٣	-	**٥٠١**
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	-	-	**-**
رسوم وإيرادات أخرى	(٤٢)	-	-	-	**(٤٢)**
المصروفات					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٢,٩٣١	-	**٢,٩٣١**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٥	١٨	٤,١٥٣	١١	**٤,١٩٧**
تكلفة الموظفين	-	١,١٥٠	-	-	**١,١٥٠**
مصروفات أخرى	-	-	-	٣٢	**٣٢**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٧. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠١٨	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	المجموع
الإيرادات					
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	١٣٣	٣٧٣	-	٥٠٦
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	-	١٤٣	١٤٣
رسوم وإيرادات أخرى	-	-	-	-	-
المصروفات					
مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٢,٢٧٨	-	٢,٢٧٨
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١٢	٣١	٣٥٠	١١	٤٠٤
تكلفة الموظفين	-	١,٤٠٢	-	-	١,٤٠٢
مصروفات أخرى	-	-	-	٥٩	٥٩

٢٨. العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الإعتبار تأثير الأسهم التى تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

العائد الأساسي لكل سهم	**٢٠١٩**	٢٠١٨
الربح العائد للشركة الأم للسنة (بآلاف الدنانير البحرينية)	(١٤,٩٣٧)	٦٥٩
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)	٩٤١,٧٠٣	٩٥٦,٤٠٠
العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)	(١٥,٨٦)	٠,٦٩

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفضَّة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

٢٩. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان إلتزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٠. الزكـاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقِرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٢٢٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٩١ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ الواجب إخراجها من قبل المجموعة على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة والتي تبلغ ٢١٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٨٧ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ٤ آلاف دينار بحريني أو ٠,٠٠٣ فلس لكل سهم (٢٠١٨: ٤ آلاف دينار بحريني أو ٠,٠٠٤ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة مبلغ ٠,٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٠,٤ ألف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إستناداً إلى ٠,٠٠٣ فلس للسهم الواحد.

٣١. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءاً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية استثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتِب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما تقدم المجموعة منتجات كحسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أُنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٣ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تسعى المجموعة لإلغاء قطاع الأعمال المصرفية الاستثمارية.

٣١. بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	١٠٤,٣٧٥	-	١٠٤,٣٧٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١,١٨٤	٦٤,٣٢٤	-	٦٥,٥٠٨
موجودات التمويلات	-	٣٢٤,٣٥٥	-	٣٢٤,٣٥٥
استثمارات في الصكوك	-	١٩٥,٠٥٠	-	١٩٥,٠٥٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٤٦,١٩٩	-	١٤٦,١٩٩
استثمارات في اسهم حقوق ملكية	٤٣,٩٨٩	-	-	٤٣,٩٨٩
استثمارات عقارية	١٧,٧٨١	-	-	١٧,٧٨١
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	-	-	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١٨,٤٣٠	٤,١٨٢	٥,٨٨١	٢٨,٤٩٣
عقارات ومعدات	-	-	٧,٧٥٠	٧,٧٥٠
إجمالي موجودات القطاع	**٨٧,٦٣٦**	**٨٣٨,٤٨٥**	**١٣,٦٣١**	**٩٣٩,٧٥٢**
إيداعات من مؤسسات مالية	-	١٢٧,٤٥٣	-	١٢٧,٤٥٣
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	١٣٤,٦٥٤	-	١٣٤,٦٥٤
تمويل متوسط الأجل	-	-	-	-
حسابات جارية للعملاء	١,١٨٤	٥٦,٩٢١	-	٥٨,١٠٥
مطلوبات أخرى	١,٨٤٧	١٣,٦٤٧	٤,٣٠٤	١٩,٧٩٨
إجمالي مطلوبات القطاع	**٣,٠٣١**	**٣٣٢,٦٧٥**	**٤,٣٠٤**	**٣٤٠,٠١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**٥١١,٨٣٥**	**-**	**٥١١,٨٣٥**
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	**١٠,٦٨١**	**-**	**-**	**١٠,٦٨١**

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٩	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	١٠٢	٣١,٢٣٢	-	**٣١,٣٣٤**
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٣٩	٢,١٤٤	-	**٢,١٨٣**
إيراد من الصكوك	-	١٠,٠٣١	-	**١٠,٠٣١**
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية	(١,٦٨٧)	-	-	**(١,٦٨٧)**
رسوم وإيرادات أخرى	(٥١)	٥,٧٧٧	-	**٥,٧٢٦**
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**(١,٥٩٧)**	**٤٩,١٨٤**	**-**	**٤٧,٥٨٧**
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار				
قبل حصة المصرف كمُضارب	-	(٢٣,٥٤٤)	-	**(٢٣,٥٤٤)**
حصة المصرف كمضارب	-	٨,٤٥٧	-	**٨,٤٥٧**
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	**-**	**(١٥,٠٨٧)**	**-**	**(١٥,٠٨٧)**
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(١١,٧٠٣)	-	**(١١,٧٠٣)**
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل	-	(١,٢٤١)	-	**(١,٢٤١)**
إجمالي إيرادات القطاع	**(١,٥٩٧)**	**٢١,١٥٣**	**-**	**١٩,٥٥٦**
تكلفة الموظفين	٨١٦	٣,٢٦٣	٤,٠٧٩	**٨,١٥٨**
مصروفات تشغيلية أخرى	١٠١	١,٢٦٢	٤,٦٧٣	**٦,٠٣٦**
إجمالي مصروفات القطاع	**٩١٧**	**٤,٥٢٥**	**٨,٧٥٢**	**١٤,١٩٤**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	**(٢,٥١٤)**	**١٦,٦٢٨**	**(٨,٧٥٢)**	**٥,٣٦٢**
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	**(٢,٩٦٨)**	**(١٧,٤٢١)**	**-**	**(٢٠,٣٨٩)**
نتائج القطاع	**(٥,٤٨٢)**	**(٧٩٣)**	**(٨,٧٥٢)**	**(١٥,٠٢٧)**

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
نقد وأرصدة لدى البنوك	١	٩٩,٤٠٠	-	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١,١٧٥	٤٢,٤٦٢	-	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	-	٣٢٧,٦٤٠	-	٣٢٧,٦٤٠
استثمارات في الصكوك	-	١٦١,٣٢٤	-	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٢٠,٢٠٣	-	١٢٠,٢٠٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٥٠,٠٣٩	-	-	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	١٨,٠٨١	-	-	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	-	-	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١١,٣٢٠	٣,٩٥٨	١,٢٢٠	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	-	-	٧,٨٦٥	٧,٨٦٥
إجمالي موجودات القطاع	٨٦,٨٦٧	٧٥٤,٩٨٧	٩,٠٨٥	٨٥٠,٩٣٩
إيداعات من مؤسسات مالية	-	١٥٨,٣٤٩	-	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	١٢٠,٤٧٠	-	١٢٠,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	-	٤١,٣٥٧	-	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء	١,١٧٥	٦٩,٢٤١	-	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	٢,١٧١	٦,٢٢٠	٢,١٢١	١٠,٥١٢
إجمالي مطلوبات القطاع	٣,٣٤٦	٣٩٥,٦٣٧	٢,١٢١	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	-	٣٤٦,٣٧٣	-	٣٤٦,٣٧٣
إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة	١٠,٦٨١	-	-	١٠,٦٨١

٣١. بيان القطاع (يتبع)

٢٠١٨	خدمات مصرفية استثمارية	خدمات مصرفية تجارية للشركات والأفراد	غير موزعـــة	المجموع
إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير	-	٢٦,٥٦٥	-	٢٦,٥٦٥
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٢٥	٩٣٠	-	٩٥٥
إيراد من الصكوك	-	٦,٣٧٧	-	٦,٣٧٧
إيراد من استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١,٤٢٢	-	-	١,٤٢٢
رسوم وإيرادات أخرى	(٣٥)	٢,٨٧٧	-	٢,٨٤٢
إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	١,٤١٢	٣٦,٧٤٩	-	٣٨,١٦١
يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمُضارب	-	(١٤,٢٢١)	-	(١٤,٢٢١)
حصة المصرف كمضارب	-	٥,٦١٩	-	٥,٦١٩
العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار	-	(٨,٦٠٢)	-	(٨,٦٠٢)
يُطرح: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٨,١٩٠)	-	(٨,١٩٠)
مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل	-	(٢,٠٥٤)	-	(٢,٠٥٤)
إجمالي إيرادات القطاع	١,٤١٢	١٧,٩٠٣	-	١٩,٣١٥
تكلفة الموظفين	٧١٨	٢,٨٧٠	٣,٥٨٧	٧,١٧٥
مصروفات تشغيلية أخرى	٩٢	٩٥١	٤,٢٠٩	٥,٢٥٢
إجمالي مصروفات القطاع	٨١٠	٣,٨٢١	٧,٧٩٦	١٢,٤٢٧
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٦٠٢	١٤,٠٨٢	(٧,٧٩٦)	٦,٨٨٨
صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة	(٢,٢٠٥)	(٤,٠٨٣)	-	(٦,٢٨٨)
نتائج القطاع	(١,٦٠٣)	٩,٩٩٩	(٧,٧٩٦)	٦٠٠

٣٢. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٠,٦٠٥	٤,٧٢٧	٥,٤٨٥	٣,٥٥٩	-	**١٠٤,٣٧٦**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	-	-	-	-	**٦٥,٥٠٨**
موجودات التمويلات	٧٥,٦٣٤	٢٤,١٦٨	٣٨,٤٢٥	١٢١,٥٠٩	٦٤,٦١٩	**٣٢٤,٣٥٥**
استثمارات في الصكوك	١٩٥,٠٥٠	-	-	-	-	**١٩٥,٠٥٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٦,١٠٦	١١,١٩١	٨,٣٥٨	٣٨,٧٢٩	٨١,٨١٥	**١٤٦,١٩٩**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	٧,٠٥٦	١٥,٥٤٩	٢١,٣٨٤	**٤٣,٩٨٩**
استثمارات عقارية	-	-	-	-	١٧,٧٨١	**١٧,٧٨١**
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	٦,٢٥١	**٦,٢٥١**
موجودات أخرى	٨٤٤	١,٠٦١	١,٩٩٣	٢٢,٩٧٥	١,٦٢٠	**٢٨,٤٩٣**
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٧,٧٥٠	**٧,٧٥٠**
إجمالي الموجودات	**٤٣٣,٧٤٧**	**٤١,١٤٧**	**٦١,٣١٧**	**٢٠٢,٣٢١**	**٢٠١,٢٢٠**	**٩٣٩,٧٥٢**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣,٧٧٤	-	١٥,٦٣٧	١٠٨,٠٤٢	-	**١٢٧,٤٥٣**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٧,٩١٤	٣٩,٦٢٣	٤١,٥٩٤	١٢,٢٣٢	٣,٢٩١	**١٣٤,٦٥٤**
تمويل متوسط الأجل	-	-	-	-	-	**-**
حسابات جارية للعملاء	١٧,٨٦٤	٥,٦٥٥	٦,١٤١	٧,٠١٨	٢١,٤٢٧	**٥٨,١٠٥**
مطلوبات أخرى	٦,٧٣١	٢,١٦٤	٣,٣٠٥	٧,٥٩٨	-	**١٩,٧٩٨**
إجمالي المطلوبات	**٦٦,٢٨٣**	**٤٧,٤٤٢**	**٦٦,٦٧٧**	**١٣٤,٨٩٠**	**٢٤,٧١٨**	**٣٤٠,٠١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٢٠,٣٩٨	٨٦,٣١١	١٢٦,١١٥	٨٦,٢٧٤	٩٢,٧٣٧	**٥١١,٨٣٥**
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	١٠,٦٨١	-	**١٠,٦٨١**
إلتزامات و ضمانات مالية	٣٢,٤٢٢	٧,٥٧٩	٥,٢٠٣	٣٥,٤٠٦	١٠٢	**٨٠,٧١٢**

٣٢.مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٨٧,٢٥٣	٣,٥٩١	٦,٠٦٥	٢,٤٩٢	-	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٢,٥٩٠	-	١,٠٤٧	-	-	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	٧٣,٠٥٧	٢٦,٧٣١	٦٩,٨٤٨	١١٩,٤٠٥	٣٨,٥٩٩	٣٢٧,٦٤٠
استثمارات في الصكوك	١١٢,٤٣٦	-	٤٨,٨٨٨	-	-	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	٤,٨٠٥	٣,٥٤٩	٧,٠٦٩	٣٤,٥٧٢	٧٠,٢٠٨	١٢٠,٢٠٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	-	-	-	٢٥,٢٧٣	٢٤,٧٦٦	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	-	-	-	-	١٨,٠٨١	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	٦,٢٥١	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١,٩٣٩	-	٩	١٢,٠٢٨	٢,٥٢٢	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٧,٨٦٥	٧,٨٦٥
إجمالي الموجودات	٣٢٢,٠٨٠	٣٣,٨٧١	١٣٢,٩٢٦	١٩٣,٧٧٠	١٦٨,٢٩٢	٨٥٠,٩٣٩
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣١,٣١٢	١٧,٦٦٤	١٠٩,٣٧٣	-	-	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٥,١٧٢	٣٨,٠٥٧	٣٤,٣١٤	١٠,١٠٨	٢,٨١٩	١٢٠,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	-	-	٤١,٣٥٧	-	-	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء	٢١,٦٤٩	٦,٨٥٣	٧,٤٤٢	٨,٥٠٥	٢٥,٩٦٧	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	٣,٢٣٣	١,٣٠٤	١,١٣١	٤,٨٤٤	-	١٠,٥١٢
إجمالي المطلوبات	٩١,٣٦٦	٦٣,٨٧٨	١٩٣,٦١٧	٢٣,٤٥٧	٢٨,٧٨٦	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٦٩,٠٨٩	٤٣,٨١٥	٩٨,٧٠٣	٥٥,٥١٢	٧٩,٢٥٤	٣٤٦,٣٧٣
حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	١٠,٦٨١	-	١٠,٦٨١
إلتزامات و ضمانات مالية	٢٠,٢٨٤	٣,٩٨٦	١٦,٢٠٤	٥,٥٧٧	٦	٤٦,٠٥٧

٣٣.تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠٤,٣٧٦	-	-	**١٠٤,٣٧٦**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	-	-	**٦٥,٥٠٨**
موجودات التمويلات	٧,٨٥٧	٧٢,٠٤٣	٢٤٤,٤٥٥	**٣٢٤,٣٥٥**
استثمارات في الصكوك	١١,٧٣٧	٧,٥٣٩	١٧٥,٧٧٤	**١٩٥,٠٥٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١٣٣,٦٥٧	١٢,٥٤٢	**١٤٦,١٩٩**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١١,١٧٤	٢٩,١٤٧	٣,٦٦٨	**٤٣,٩٨٩**
استثمارات عقارية	-	١٧,٧٨١	-	**١٧,٧٨١**
عقارات قيد التطوير	-	٦,٢٥١	-	**٦,٢٥١**
موجودات أخرى	٩٥٤	١٩,٣٩٥	٨,١٤٤	**٢٨,٤٩٣**
عقارات ومعدات	-	٦,٧٣٩	١,٠١١	**٧,٧٥٠**
إجمالي الموجودات	**٢٠١,٦٠٦**	**٢٩٢,٥٥٢**	**٤٤٥,٥٩٤**	**٩٣٩,٧٥٢**
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	١٢٧,٤٥٣	-	-	**١٢٧,٤٥٣**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	١٣٤,٦٥٤	**١٣٤,٦٥٤**
تمويل متوسط الأجل	-	-	-	**-**
حسابات جارية للعملاء	٤,٦٦١	٧,٤٢٢	٤٦,٠٢٢	**٥٨,١٠٥**
مطلوبات أخرى	١٧	٥٨٨	١٩,١٩٣	**١٩,٧٩٨**
إجمالي المطلوبات	**١٣٢,١٣١**	**٨,٠١٠**	**١٩٩,٨٦٩**	**٣٤٠,٠١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	**٨,٤٣٧**	**١١٩,٤٦٣**	**٣٨٣,٩٣٥**	**٥١١,٨٣٥**
حسابات الاستثمار المقيدة	-	٩,٦٨٨	٩٩٣	**١٠,٦٨١**
إلتزامات وضمانات مالية	-	٥١,٧٧٩	٢٨,٩٣٣	**٨٠,٧١٢**

٣٣ . تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	أخرى	المجموع
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٩,٤٠١	-	-	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٣,٦٣٧	-	-	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	١٠,٣٥٨	٥١,٦٣٠	٢٦٥,٦٥٢	٣٢٧,٦٤٠
استثمارات في الصكوك	١١,٧٩٥	٧,٥٤٠	١٤١,٩٨٩	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	-	١١٨,٦١٥	١,٥٨٨	١٢٠,٢٠٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	١٣,١٤٨	٣٣,٢٢٣	٣,٦٦٨	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	-	١٨,٠٨١	-	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير	-	٦,٢٥١	-	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١,٠٤٠	٦,٨٢٢	٨,٦٣٦	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	-	٦,٧٣٩	١,١٢٦	٧,٨٦٥
إجمالي الموجودات	١٧٩,٣٧٩	٢٤٨,٩٠١	٤٢٢,٦٥٩	٨٥٠,٩٣٩
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	١٥٨,٣٤٩	-	-	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٠١	-	١٢٠,٣٦٩	١٢٠,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	٤١,٣٥٧	-	-	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء	٤,٩٢٠	٧,٨٣٢	٥٧,٦٦٤	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	-	٢٧	١٠,٤٨٥	١٠,٥١٢
إجمالي المطلوبات	٢٠٤,٧٢٧	٧,٨٥٩	١٨٨,٥١٨	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٤,٥٤٣	١٢,٨٩٤	٣١٨,٩٣٦	٣٤٦,٣٧٣
حسابات الاستثمار المقيدة	-	٩,٦٨٨	٩٩٣	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٥١٣	١٢,٩١٣	٣٢,٦٣١	٤٦,٠٥٧

٣٣. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩١,٩٧١	١,٥٩٣	١٠,٧٨٦	٢٦	-	**١٠٤,٣٧٦**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	-	-	-	-	**٦٥,٥٠٨**
موجودات التمويلات	٣٢٠,٠٨٣	٤,٢٥٨	-	١٤	-	**٣٢٤,٣٥٥**
استثمارات في الصكوك	١٩٥,٠٥٠	-	-	-	-	**١٩٥,٠٥٠**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٤٦,١٦٠	-	-	٣٩	-	**١٤٦,١٩٩**
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٢٥,٩٣٨	-	-	١٤,٣٨٣	٣,٦٦٨	**٤٣,٩٨٩**
استثمارات عقارية	١٧,٧٨١	-	-	-	-	**١٧,٧٨١**
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	-	-	-	-	**٦,٢٥١**
موجودات أخرى	٢٧,٧٢٧	١٥	-	٧٥٠	١	**٢٨,٤٩٣**
عقارات ومعدات	٧,٧٥٠	-	-	-	-	**٧,٧٥٠**
إجمالي الموجودات	**٩٠٤,٢١٩**	**٥,٨٦٦**	**١٠,٧٨٦**	**١٥,٢١٢**	**٣,٦٦٩**	**٩٣٩,٧٥٢**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٢٧,٤٥٣	-	-	-	-	**١٢٧,٤٥٣**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٣٤,٦٥٤	-	-	-	-	**١٣٤,٦٥٤**
تمويل متوسط الأجل	-	-	-	-	-	**-**
حسابات جارية للعملاء	٥٧,٢٣٠	٢٥٧	-	٦١٨	-	**٥٨,١٠٥**
مطلوبات أخرى	١٩,٧٩٨	-	-	-	-	**١٩,٧٩٨**
إجمالي المطلوبات	**٣٣٩,١٣٥**	**٢٥٧**	**-**	**٦١٨**	**-**	**٣٤٠,٠١٠**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٥٠٩,٣٠٠	٦٩٤	-	١,٨٤١	-	٥١١,٨٣٥
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	-	-	-	٩٩٣	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٨٠,٧١٢	-	-	-	-	٨٠,٧١٢

يتم قياس التمركز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

٣٣ . تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	دول مجلس التعاون	أوروبا	أمريكا	آسيا	أستراليا	المجموع
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٧٣,٨٢٧	٧,٢٣٠	١٨,٣٠٦	٣٨	-	٩٩,٤٠١
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٣,٦٣٧	-	-	-	-	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	٣١٣,٦٤٢	١٣,٩٦٠	-	٣٨	-	٣٢٧,٦٤٠
استثمارات في الصكوك	١٦١,٣٢٤	-	-	-	-	١٦١,٣٢٤
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	١٢٠,١٦٢	-	-	٤١	-	١٢٠,٢٠٣
استثمارات في أسهم حقوق ملكية	٢٩,٣٢٠	-	-	١٧,٠٥١	٣,٦٦٨	٥٠,٠٣٩
استثمارات عقارية	١٨,٠٨١	-	-	-	-	١٨,٠٨١
عقارات قيد التطوير	٦,٢٥١	-	-	-	-	٦,٢٥١
موجودات أخرى	١٥,٧٩٤	١٥	-	٦٨٩	-	١٦,٤٩٨
عقارات ومعدات	٧,٨٦٥	-	-	-	-	٧,٨٦٥
إجمالي الموجودات	٧٨٩,٩٠٣	٢١,٢٠٥	١٨,٣٠٦	١٧,٨٥٧	٣,٦٦٨	٨٥٠,٩٣٩
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٥٨,٣٤٩	-	-	-	-	١٥٨,٣٤٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٢٠,٤٧٠	-	-	-	-	١٢٠,٤٧٠
تمويل متوسط الأجل	٤١,٣٥٧	-	-	-	-	٤١,٣٥٧
حسابات جارية للعملاء	٦٩,٩١٦	٢٧٤	-	٢٢٦	-	٧٠,٤١٦
مطلوبات أخرى	١٠,٥١٢	-	-	-	-	١٠,٥١٢
إجمالي المطلوبات	٤٠٠,٦٠٤	٢٧٤	-	٢٢٦	-	٤٠١,١٠٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٣٤٣,٥٨٩	٥٤٥	-	٢,٢٣١	٨	٣٤٦,٣٧٣
حسابات الاستثمار المقيدة	٩,٦٨٨	-	-	٩٩٣	-	١٠,٦٨١
إلتزامات وضمانات مالية	٤٥,٨٠١	٢٥٦	-	-	-	٤٦,٠٥٧

٣٤.القيمة العادلة

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ١٩٥,٠٦١ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٦١,٣٢٧ ألف دينار بحريني) بلغت ٢٠٤,١٩٨ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ١٦١,٦٤٤ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحفظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة، وبناءاً على ذلك وبعد الأخذ بعين الإعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات، يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. بإستثناء الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٣٢,٨١٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٣٦,٨٩١ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقدّرة للأدوات المالية الأخرى للمجموعة لاتختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية، نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسعّرة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسعّرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير مُلاحَظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١١,١٧٤	١١,١٧٤
	-	**-**	**١١,١٧٤**	**١١,١٧٤**

٣٤ . القيمة العادلة (يتبع)

ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	-	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨
	-	-	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام المستوى الثالث:

	٢٠١٩	٢٠١٨
في ١ يناير	١٣,١٤٨	١٣,١٤٨
خسارة القيمة العادلة في بيان الدخل	(١,٩٧٤)	-
في ٣١ ديسمبر	**١١,١٧٤**	١٣,١٤٨

٣٥. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، مسؤوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر المجموعة المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: لجنة الإدارة (المخاطر التشغيلية)، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقل لإدارة المخاطر، مسئوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجه التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتّبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الإئتمان

مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويلات، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير(شاملة أقساط إيجارات مستحقة)، ومن استثمارات في صكوك، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الإئتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وإطار إدارة مخاطر الائتمان، والحد من مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.
- عملية منح الائتمان: يتم افتراض جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة جميع طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة الائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسئولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.
- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.
- إدارة التمركزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تمركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تمركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية راس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

  بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، وراس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.
- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.
- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.
- الإدارة التصحيحة. جميع التعرضات المفترضة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أوالسيولة، أوالسمعة، أو تكاليف الفرص البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة،وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	٧١,٢٨٩	**٧١,٢٨٩**
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٣٣,٦٢٤	٦,٧٩٠	٥٦	**٤٠,٤٧٠**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٩	٦,٨٦٧	٦	**٦,٨٨٢**
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٣٠,٠٤٩	٤,٠٤٧	١٨	**٣٤,١١٤**
٣٠ – ٦٠ يوماً	١٨	١,٨٥٨	٤١	**١,٩١٧**
٦٠ – ٩٠ يوماً	٣,٥٦٦	٧,٧٥٢	٣	**١١,٣٢١**
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٢٩,٠٤١	١٢,١١٧	٧٣٤	**٢٤١,٨٩٢**
درجة ٧ قائمة المراقبة	٨٧	١,٧٨٠	١	**١,٨٦٨**
إجمالي القيمة الدفترية	**٢٦٢,٧٦١**	**٢٧,٥٥٤**	**٧٢,٠٨٦**	**٣٦٢,٤٠١**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,٥٨١)	(٢,٧٣٠)	(٣٠,٧٣٥)	**(٣٨,٠٤٦)**
صافي القيمة الدفترية	**٢٥٨,١٨٠**	**٢٤,٨٢٤**	**٤١,٣٥١**	**٣٢٤,٣٥٥**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	٣٥,١٣٧	**٣٥,١٣٧**
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٢,٦٤٨	٧,٥٠١	٧٦٩	**٢٠,٩١٨**
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٣,٢٧٢	-	**٣,٢٧٢**
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١١,٢٢٠	٧,٤٦٢	١٠٥	**١٨,٧٨٧**
٣٠ – ٦٠ يوماً	١,٤٢٨	٢,٦٠٩	٦٦٤	**٤,٧٠١**
٦٠ – ٩٠ يوماً	-	٧٠٢	-	**٧٠٢**
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٦,٣١٥	٢,٢٤٩	١٠٨	**٨٨,٦٧٢**
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	١,٤٢١	-	**١,٤٢١**
إجمالي القيمة الدفترية	**٩٨,٩٦٣**	**١٤,٤٤٣**	**٣٦,٠١٤**	**١٤٩,٤٢٠**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٤٠)	(٣٧٦)	(٢,٧٠٥)	**(٣,٢٢١)**
صافي القيمة الدفترية	**٩٨,٨٢٣**	**١٤,٠٦٧**	**٣٣,٣٠٩**	**١٤٦,١٩٩**

* تشمل تسهيلات تمويلات خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٤٦,٩٠٠ ألف دينار بحريني.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**المرحلة ١**	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٩٥,٠٦١	-	-	**١٩٥,٠٦١**
إجمالي القيمة الدفترية	**١٩٥,٠٦١**	**-**	**١,٣١٧**	**١٩٦,٣٧٨**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١١)	-	(١,٣١٧)	**(١,٣٢٨)**
صافي القيمة الدفترية	**١٩٥,٠٥٠**	**-**	**-**	**١٩٥,٠٥٠**
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٦٤,٥٨٧	-	-	**١٦٤,٥٨٧**
إجمالي القيمة الدفترية	١٦٤,٥٨٧	-	-	**١٦٤,٥٨٧**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢)	-	-	**(٢)**
صافي القيمة الدفترية	**١٦٤,٥٨٥**	**-**	**-**	**١٦٤,٥٨٥**
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٤١٥	**١,٤١٥**
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٧٧,٣٠٩	١,٩٥٠	١٣	**٧٩,٢٧٢**
درجة ٧ تحت المراقبة	-	٢٥	-	**٢٥**
إجمالي القيمة الدفترية	**٧٧,٣٠٩**	**١,٩٧٥**	**١,٤٢٨**	**٨٠,٧١٢**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٧٥)	(١٧)	(٧٦)	**(٢٦٨)**
صافي القيمة الدفترية	**٧٧,١٣٤**	**١,٩٥٨**	**١,٣٥٢**	**٨٠,٤٤٤**
مجموع صافي القيمة الدفترية	**٧٩٣,٧٧٢**	**٤٠,٨٤٩**	**٧٦,٠١٢**	**٩١٠,٦٣٣**

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣*	المجموع
تسهيلات التمويل				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	١,٠٧١	٧٠	٧١,٦٢٨	٧٢,٧٦٩
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٢٨,١٥٨	١٠,٧٣٢	٣,٣٤٩	٤٢,٢٣٩
درجة ٧ قائمة المراقبة	١٤	١٥,٤٠٣	-	١٥,٤١٧
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	٢٧,٢٨٧	١٥,٨٦٦	-	٤٣,١٥٣
٣٠ – ٦٠ يوماً	٨٨٥	١,٧٤٣	-	٢,٦٢٨
٦٠ – ٩٠ يوماً	-	٨,٥٢٦	٣,٣٤٩	١١,٨٧٥
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٩٦,٩٢٥	١٨,٨٢٩	-	٢١٥,٧٥٤
درجة ٧ قائمة المراقبة	١٣٩	٣,٣٤٥	-	٣,٤٨٤
إجمالي القيمة الدفترية	٢٢٦,٣٠٧	٤٨,٣٧٩	٧٤,٩٧٧	٣٤٩,٦٦٣
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,٧٦٢)	(٣,٦٩٥)	(١٣,٥٦٦)	(٢٢,٠٢٣)
صافي القيمة الدفترية	٢٢١,٥٤٥	٤٤,٦٨٤	٦١,٤١١	٣٢٧,٦٤٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	٣١٦	١٨,٦١٣	١٨,٩٢٩
مستحقة لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٢,٩٩٠	٢,٣٨٨	-	١٥,٣٧٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٣,٨٤٦	-	٣,٨٤٦
تتكون المستحقة من:				
حتى ٣٠ يوماً	١٢,٢١٢	١,٩٢٦	-	١٤,١٣٨
٣٠ – ٦٠ يوماً	٧٧٨	٣,٢٢٧	-	٤,٠٠٥
٦٠ – ٩٠ يوماً	-	١,٠٨٠	-	١,٠٨٠
غير مستحقة ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٨٢,٤١٧	٢,٠٤١	-	٨٤,٤٥٨
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٤٨	-	٤٨
إجمالي القيمة الدفترية	٩٥,٤٠٧	٨,٦٣٩	١٨,٦١٣	١٢٢,٦٥٩
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٠٦)	(١٣٩)	(٢,٢١١)	(٢,٤٥٦)
صافي القيمة الدفترية	٩٥,٣٠١	٨,٥٠٠	١٦,٤٠٢	١٢٠,٢٠٣

* تشمل تسهيلات تمويلات خاضعة لفترة السماح بمبلغ ٣١,١٣٣ألف دينار بحريني.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاصعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
استثمار في الصكوك				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٦١,٣٢٧	-	-	١٦١,٣٢٧
إجمالي القيمة الدفترية	١٦١,٣٢٧	-	١,٣١٧	١٦٢,٦٤٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣)	-	(١,٣١٧)	(١,٣٢٠)
صافي القيمة الدفترية	١٦١,٣٢٤	-	-	١٦١,٣٢٤
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	١٣٤,٩٦٠	-	-	١٣٤,٩٦٠
إجمالي القيمة الدفترية	١٣٤,٩٦٠	-	-	١٣٤,٩٦٠
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٥٢)	-	-	(٥٢)
صافي القيمة الدفترية	١٣٤,٩٠٨	-	-	١٣٤,٩٠٨
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٦٧٠	١,٦٧٠
درجة ١ – ٦ مخاطر منخفضة إلى معتدلة المخاطر	٤١,٧٣٣	٢,٦٣٩	-	٤٤,٣٧٢
درجة ٧ تحت المراقبة	-	١٥	-	١٥
إجمالي القيمة الدفترية	٤١,٧٣٣	٢,٦٥٤	١,٦٧٠	٤٦,٠٥٧
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٧٦)	(٨٤)	(١٢٠)	(٣٨٠)
صافي القيمة الدفترية	٤١,٥٥٧	٢,٥٧٠	١,٥٥٠	٤٥,٦٧٧
مجموع صافي القيمة الدفترية	٦٥٤,٦٣٥	٥٥,٧٥٤	٧٩,٣٦٣	٧٨٩,٧٥٢

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للأداة المالية والأصل المشترى لغرض التأجير قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.

٣. مؤشرات نوعية.

٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية

تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر في السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر في السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نِسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر في السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات. بناء على نصيحة لجنة مخاطر السوق بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر في السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر في السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية (يتبع)

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.
تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر في السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر في السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر
تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سددا التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على نصيحة لجنة مخاطر السوق بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والاخذ بالاعتبار للاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية (يتبع)

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل معدلات البطالة ومعدلات الربح ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً ، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

يعد التسامح مؤشراً نوعياً على الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التسامح دليلاً أن على التعرض ضعيف ائتمانياً / متعثر (راجع إيضاح رقم ٥). يحتاج العميل إلى إظهار وإثبات سلوك دفع جيد بثبات، على مد فترة من الوقت (١٢ شهراً) قبل أن يتم التوقف عن اعتبار التعرض ضعيف ائتمانياً / متعثراً، أو إذا انخفضت احتمالية حدوث التعثر في السداد بحيث يتم قياس مخصص الخسارة مرة أخرى بمبلغ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.
أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للموجودات التمويلية المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر في السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	٥,٠٩٩	٣,٩١٨	١٧,٢١٤	٢٦,٢٣١
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	١,٣٣٨	(١,١١٨)	(٢٢٠)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست ضعيفة ائتمانية	(٥٠٠)	٦٠٤	(١٠٤)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية	(٨٦٣)	(٨٥٦)	١,٧١٩	-
صافي المحول	(٢٥)	(١,٣٧٠)	١,٣٩٥	-
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(١٦٥)	٥٧٥	١٦,٣٠٤	١٦,٧١٤
استرداد / إعادة	-	-	(٨٠)	(٨٠)
شطب	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٤,٩٠٩	٣,١٢٣	٣٤,٨٣٣	٤٢,٨٦٥

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع ٢٠١٩
نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح ٦)	١	-	-	١
إيداعات لدى المؤسسات المالية (إيضاح ٧)	١	-	-	١
موجودات التمويلات (إيضاح ٨)	٤,٥٨١	٢,٧٣٠	٣٠,٧٣٥	٣٨,٠٤٦
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة) (إيضاح ١٠)	١٤٠	٣٧٦	٢,٧٠٥	٣,٢٢١
استثمار في الصكوك (إيضاح ٩)	١١	-	١,٣١٧	١,٣٢٨
التزامات وعقود ضمانات مالية	١٧٥	١٧	٧٦	٢٦٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٤,٩٠٩	٣,١٢٣	٣٤,٨٣٣	٤٢,٨٦٥

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	٢,٨٦٠	١٠,٥٣٧	١٠,٣١٧	٢٣,٧١٤
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	٣,١٨٨	(٣,٠٨٦)	(١٠٢)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(٣١٦)	٣٩٨	(٨٢)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية	(٢٢٩)	(٢,٤٦٣)	٢,٦٩٢	-
صافي المحول	٢,٦٤٣	(٥,١٥١)	٢,٥٠٨	-
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(٤٠٤)	(١,٤٦٨)	٧,٦٦٨	٥,٧٩٦
استرداد / إعادة	-	-	(١,٧١٣)	(١,٧١٣)
شطب	-	-	(١,٥٦٦)	(١,٥٦٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٥,٠٩٩	٣,٩١٨	١٧,٢١٤	٢٦,٢٣١

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣)	المجموع ٢٠١٨
نقد وأرصدة لدى البنوك	٥٠	-	-	٥٠
إيداعات لدى المؤسسات المالية	٢	-	-	٢
موجودات التمويلات	٤,٧٦٢	٣,٦٩٥	١٣,٥٦٦	٢٢,٠٢٣
موجودات مشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)	١٠٦	١٣٩	٢,٢١١	٢,٤٥٦
استثمار في الصكوك	٣	-	١,٣١٧	١,٣٢٠
التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ٣٦)	١٧٦	٨٤	١٢٠	٣٨٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥,٠٩٩	٣,٩١٨	١٧,٢١٤	٢٦,٢٣١

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

موجودات مالية منخفضة القيمة
إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها المصرف على إفتراض عدم مقدرته على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و٩ و١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءاً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الإئتمان بالمصرف.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد المصرف بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها
بلغ مجموع التسهيلات التي تم أعادة التفاوض بشأنها ألف٣٧,٩١٧ دينار بحريني (٢٠١٨: ١٦,٨٩٦ ألف دينار بحريني) منها ١,٠٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٨,٨٠٦ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير مخفضة وغير متأخرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أوسداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ١٦٦,٠٣٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٤٢,٨٩٥ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ٣٦,٦٢٥ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٨: ٣٩,٢٦٩ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة
يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق
يقوم البنك بتصنيف موجودات التمويلات و الصكوك في وضع غير مستحق اذا ما انقضى موعد استحقاقها اكثر من ٩٠ يوما، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب
يقوم المصرف بشطب أي موجودات أو استثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الاستثمارات غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام المصرف بشطب تسهيلات مالية بمبلغ لا شيء ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١,٥٦٦ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قام البنك باسترداد ٩٦٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٩٩ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الضمانات

يحتفظ المصرف بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات وذمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة ، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ماتكون سنوية. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	٢٠,١٨١	٣٢,٤٦٤	**٥٢,٦٤٥**	٤٠,٤٧١	١٦,٥٨٧	٥٧,٠٥٨
أخرى	١,٨٨٨	-	**١,٨٨٨**	٢,١٩٣	-	٢,١٩٣
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٣٥,٤٢٠	٢٣,٩٤٩	**٥٩,٣٦٩**	٢١,٣٩٧	١٩,٢٣٢	٤٠,٦٢٩
أخرى	١,١٥٧	-	**١,١٥٧**	٢,٩٢٩	-	٢,٩٢٩
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	٩٦,٧٣٠	٨٩,٦٨١	**١٨٦,٤١١**	٨٧,٦٣٧	٨٢,٦٨٠	١٧٠,٣١٧
أخرى	٩,٢٨٠	-	**٩,٢٨٠**	١٢,٤١٦	-	١٢,٤١٦
الإجمالي	**١٦٤,٦٥٦**	**١٤٦,٠٩٤**	**٣١٠,٧٥٠**	١٦٧,٠٤٣	١١٨,٤٩٩	٢٨٥,٥٤٢

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الآمنة نسبة ١٣٠,٥% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١٣٦,٠٥%).

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٣٣.

يقوم المصرف بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

التمركز القطاعي	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨		
	موجودات التمويلات	**موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)**	**الإجمالي**	موجودات التمويلات	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	الإجمالي
القطاع المصرفي والمالي	٧,٨٥٧	-	٧,٨٥٧	١٠,٣٥٨	-	١٠,٣٥٨
عقارات	٧٢,٠٤٣	١٣٣,٦٥٧	٢٠٥,٧٠٠	٥١,٦٣٠	١١٨,٦١٥	١٧٠,٢٤٥
إنشاءات	٥١,٠٣٨	-	٥١,٠٣٨	٥٤,٨٠٣	-	٥٤,٨٠٣
متاجرة	٥٧,٢٢٤	-	٥٧,٢٢٤	٧٨,٠٠٩	-	٧٨,٠٠٩
تصنيع	١٣,٩٥٥	-	١٣,٩٥٥	١٣,٨٨٠	-	١٣,٨٨٠
أخرى	١٢٢,٢٣٨	١٢,٥٤٢	١٣٤,٧٨٠	١١٨,٩٦٠	١,٥٨٨	١٢٠,٥٤٨
إجمالي القيمة الدفترية	**٣٢٤,٣٥٥**	**١٤٦,١٩٩**	**٤٧٠,٥٥٤**	٣٢٧,٦٤٠	١٢٠,٢٠٣	٤٤٧,٨٤٣

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المصرف مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع إلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على سداد إلتزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

٣٥ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة

يهدف المصرف من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمصرف.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المصرف بجمع البيانات من كلٍ من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمصرف، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المصرف بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك المصرف خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويلات متوسطة الأجل وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء ، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

	٢٠١٩	٢٠١٨
	%	%
٣١ ديسمبر	٣٣,٧٠	١٦,٧٩
المتوسط للفترة	٢٩,١١	١٣,٠٩
الحد الأقصى للفترة	٣٣,٧٠	١٩,٥٥
الحد الأدنى للفترة	٢٢,٣٢	٦,٦٠

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٣٢.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة المصرف. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للمصرف من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٩، يتعين على البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبر من١٠٠% . كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت نسبة تغطية السيولة للمصرف ٧٣٣,٩٣٪.

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة المصرف، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للمصرف، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتمويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يتطلب من البنك الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ١٠٠%. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت صافي نسبة التمويل السمتقر للمصرف ١٠٨,٥٪.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لايوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لايقوم المصرف بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لايقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٦٥,٥٠٨	-	-	-	-	**٦٥,٥٠٨**
موجودات التمويلات	٦٢,٧٣٣	١٥,٣٩٥	٢٥,٠٤٦	٥٨,٠٧٥	١٦٣,١٠٦	**٣٢٤,٣٥٥**
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	١	٦,٥٩٧	١٣٣	٢,٠٣٠	١٣٧,٤٣٨	**١٤٦,١٩٩**
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	١,٩٥١	-	-	١٨,٠٩٦	١٧٥,٠٠٣	**١٩٥,٠٥٠**
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**١٣٠,١٩٣**	**٢١,٩٩٢**	**٢٥,١٧٩**	**٧٨,٢٠١**	**٤٧٥,٥٤٧**	**٧٣١,١١٢**
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣,٧٧٤	-	١٥,٦٣٧	١٠٨,٠٤٢	-	**١٢٧,٤٥٣**
تمويل متوسط الأجل	-	-	-	-	-	**-**
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٢٩,٣٨٢	٢١,٠٥٦	٣٨,٣٠٧	٤٥,٩٠٩	-	**١٣٤,٦٥٤**
حسابات جارية للعملاء	١,١٩٣	-	-	-	-	**١,١٩٣**
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	٢٦٢,٩٦١	١٠٤,٧٤٦	٩٩,٧٣٥	٤٤,٣٩٣	-	**٥١١,٨٣٥**
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	**٢٩٧,٣١٠**	**١٢٥,٨٠٢**	**١٥٣,٦٧٩**	**١٩٨,٣٤٤**	**-**	**٧٧٥,١٣٥**
فجوة معدل هامش الربح	**(١٦٧,١١٧)**	**(١٠٣,٨١٠)**	**(١٢٨,٥٠٠)**	**(١٢٠,١٤٣)**	**٤٧٥,٥٤٧**	**(٤٤,٠٢٣)**

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
الموجودات						
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٢,٥٩٠	-	١,٠٤٧	-	-	٤٣,٦٣٧
موجودات التمويلات	٤٠,٨٨١	٩,٣٤٥	٣٦,٥٨٨	٦٦,٠٠٣	١٧٤,٨٢٣	٣٢٧,٦٤٠
موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)	١٥	٧	٢٣٠	٧,٥٢٨	١١٢,٤٢٣	١٢٠,٢٠٣
استثمارات في أوراق مالية (صكوك)	-	-	-	١٦,٢٢٧	١٤٥,٠٩٧	١٦١,٣٢٤
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٨٣,٤٨٦	٩,٣٥٢	٣٧,٨٦٥	٨٩,٧٥٨	٤٣٢,٣٤٣	٦٥٢,٨٠٤
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٣١,٣١٢	١٧,٦٦٤	١٠٩,٣٧٣	-	-	١٥٨,٣٤٩
تمويل متوسط الأجل	-	-	٤١,٣٥٧	-	-	٤١,٣٥٧
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٧,١٨٠	٢١,١٦٣	٢٧,٧٢٢	٣٤,٤٠٥	-	١٢٠,٤٧٠
حسابات جارية للعملاء	١,١٩٩	-	-	-	-	١,١٩٩
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار	١٥٤,١٣٣	٧٣,١٠٢	٩٨,٨٣٠	٢٠,٣٠٨	-	٣٤٦,٣٧٣
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٢٢٣,٨٢٤	١١١,٩٢٩	٢٧٧,٢٨٢	٥٤,٧١٣	-	٦٦٧,٧٤٨
فجوة معدل هامش الربح	(١٤٠,٣٣٨)	(١٠٢,٥٧٧)	(٢٣٩,٤١٧)	٣٥,٠٤٥	٤٣٢,٣٤٣	(١٤,٩٤٤)

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المصرف المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي	**٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**± ٤٣٣**	**± ٢١٦**
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	± ١٤٩	± ٦٧

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، و إيداعات لدى البنوك و إيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشيء من أنشطة المصرف غير التجارية. يتم إجراء مراجعة وتعديل أساسيين لمعايير معدلات الأرباح الجوهرية على مستوى عالمي. يوجد عدم يقينية من حيث توقيت والطرق الانتقالية لاستبدال معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك حالياً، بمعدلات بديلة.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

نتيجة لحالات عدم اليقينية هذه، من الممكن أن يكون هناك أثر على قيمة العقود المالية التي يبرمها المصرف. بينما يستمر استخدام معدلات الأرباح المعيارية السائدة بين البنوك كمعدل مرجعي في الأسواق المالية، وتستخدم في تقييم الأدوات ذات فترات الاستحقاق التي تفوق التاريخ المتوقع لانتهاء معدلات الأرباح السائدة بين البنوك. يجب على المصرف أن يقوم بتقييم الأثر. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يقوم البنك بتقييم الأثر على أدواته المالية التي تستحق بعد تاريخ الانتهاء المتوقع لمعدلات الأرباح السائدة بين البنوك.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠١٩ **بما يعادلها بالدينار البحريني**	٢٠١٨ بما يعادلها بالدينار البحريني
دولار أمريكي*	١٤٥,٨٦٨	٢٨,٩٠٥
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	(٦٣,٧٣٢)	٢٠,٢٢٦
يورو	(٢٨٠)	(٤٠٢)
دولار أسترالي	٤,٦٠٨	٤,٦٢٧
دينار كويتي	٣,٣٢٢	٣,٣٧٩
جنيه إسترليني	١,٤٤٣	(٥٧٩)
روبية هندية	٣٠	٣٨

(*) لاتوجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥% إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المصرف إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠١٩ **بما يعادلها بالدينار البحريني**	٢٠١٨ بما يعادلها بالدينار البحريني
يورو	± ١٤	± ٢٠
دولار أسترالي	± ٢٣٠	± ٢٣١
دينار كويتي	± ١٦٦	± ١٦٩
جنيه إسترليني	± ٧٢	± ٢٩
روبية هندية	± ٢	± ٢

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية
يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإنتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمصرف.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢٥ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل
مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف على قسم إدارة المخاطر. لدى المصرف سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل المصرف عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المصرف لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم المصرف بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. يستخدم المصرف برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف المصرف على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال
يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المصرف التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

٣٥. إدارة المخاطر (يتبع)

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠% من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١٤,٣٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ١٣,٧٢٥ ألف دينار بحريني) وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

فيما يلي بيان لرأس مال المصرف التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٥٣٢,٧٩٣**	٦٥٣,٠٦٧
الفئة الأولى لرأس المال		
- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	٩٧,٢١٥	١١٢,٤٠١
- يطرح: التعديلات التنظيمية	(١٤,٣٥٦)	(١٣,٧٢٥)
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	**٨٢,٨٥٩**	٩٨,٦٧٦
فئة الإضافية (١)	-	-
الفئة الثانية لرأس المال	٥,٧٢٦	٧,٢٨٦
إجمالي رأس المال التنظيمي	**٨٨,٥٨٥**	١٠٥,٩٦٢
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**٪١٦,٦٣**	٪١٦,٢٣
معدل تغطية السيوله	**٪٧٣٣,٩٣**	٪٣٩٥,٠٣
معدل صافي التمويل المستقر	**٪١٠٨,٥**	٪٨٨,٣١
معدل الرفع المالي	**٥,٤٠**	٤,٧٧

قام المصرف بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى المصرف من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المصرف في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

٣٦. الإلتزامات

فيما يلي بيان بإلتزامات المصرف التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الإعتيادية:

	٢٠١٩	٢٠١٨
إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *	٦٨,٨٧٦	٣٣,١٩٣
ضمانات مالية	١١,٨٣٦	١٢,٨٦٤
	٨٠,٧١٢	٤٦,٠٥٧

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الالتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

إلتزامات بالأداء
قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمصرف. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٧. المسؤولية الإجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٣٨. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.